المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
وكالة الجامعة للشؤون التعليمية
الإدارة العامة للمعاهد والدور
إدارة التوجيه والمناهج

قال الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله:

"الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" رواه مسلم في مقدمة صحيحه

مِنْ أَطْيَبِ الْمِنَحِ فِي عِلْمِ الْمُصْطَلَحِ

جمع وتأليف

الشيخ عبدالكريم بن مراد الأثري رحمه الله
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً

و

الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد حفظه الله
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقا
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

الصف الأول الثانوي
الفصل الدراسي الأول

اسم الطالب: ....

الجهة التعليمية: ....

فصل: (   )

طبعة
١٤٣٨/١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic University In Madinah

الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

موقـع الجامعـة الإسلاميـة على شبكة المعلومـات

www.iu.edu.sa

في هذا الكتاب مادة علميَّة ومعلومات مهمة فاستفد منها في حياتك وحافظ على هذا الكتاب، واجعل نظافته تشهد على حسن سلوكك.

تنسيق وإخراج دار الحديث المدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب في علم مصطلح الحديث وفق المنهج المقرر في المرحلة الثانوية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، استقيناه من كتب أئمة هذا الشأن، مُعَرِّفِينَ فيه كل نوع من أنواع الحديث بأسلوبٍ سهلٍ وعبارةٍ واضحةٍ، فجاء - والحمد لله - مشتملاً على مهمات الفن مع الاختصار غير المخل ودون التطويل الممل، وسميناه:

« مِنْ أَطْيَبِ المِنَحِ فِي عِلْمِ المُصْطَلَح »

والله سبحانه وتعالى نسأل أن ينفع به طلاب العلم، فإنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

المؤلفان

فهرس موضوعات الفصل الدراسي الأول

الموضوع	الصفحة
خطة الكتاب	١
فهرس موضوعات الفصل الدراسي الأول	٢-٣
مقدمة في تاريخ علم المصطلح ونشأته	٥-٧
من أنفع الكتب المختصرة	٦
من أخصر المختصرات	٧
ومن الكتب المحررة	٧
تعريف مصطلح الحديث وموضوعه وثمرته	٨
الحديث والخبر والأثر والحديث القدسي	٩
اصطلاحات أخرى: السَّند والمتن والمُسْنَد والمُسْنِد والمُحَدِّث والحَافِظ	١٠
تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد	١١-١٨
الخبـر المتواتر	١١
تقسيم الخبر المتواتر	١١
شروط المتواتر	١٢
أخبار الآحاد	١٣
تقسيم الآحاد	١٣
تقسيم الخبر الغريب	١٦
تقسيم الآحاد إلى مقبول ومردود	١٨
خبر الواحد المحتف بالقرائن وأنواعه	١٨
تقسيم الخبر المقبول إلى صحيح وحسن	١٩-٢٨
مراتب الصحيح	٢١
قول الترمذي وغيره: حديث «حسن صحيح»	٢٥
قول الترمذي: «حسن غريب»	٢٧

الموضوع	الصفحة
زيادة الثقة وتقسيم الخبر إلى محفوظ وشاذ	٢٩-٣٨
الخبر المعروف والمنكر	٣١
المتابعة وأنواعها	٣٢
المحكم ومختلف الحديث	٣٤
النسخ وما يعرف به	٣٦
أسئلة وتمارين	٣٨
الخبر المردود وأسباب رده	٣٩-٤٤
أنواع السقوط	٣٩
أنواع المردود باعتبار السقط	٤٠
ما يعرف به التدليس والإرسال الخفي	٤٤
أسباب الطعن في الرَّاوِي	٤٥-٦٥
الخبر الموضوع وحكم روايته	٤٥
١- المُدْرَج	٥٢
دواعي الإدراج وحكمه وما يعرف به	٥٤
٢- الخبر المقلوب	٥٥
٣- المزيد في متصل الأسانيد	٥٧
٤- المُضْطَرِب	٥٨
٥- المصحَّف	٦٠
٦- المحرَّف	٦١
أسئلة وتمارين	٦٥

مقدمة في تاريخ علم المصطلح ونشأته

كانت العلوم الإسلامية قد دونت ودون معها علم مصطلح الحديث وأصوله، إلا أن ذلك التدوين كان في أنواع مفرقة في غضون[1] كتب العلم كالرسالة والأم كلاهما للإمام الشافعي رحمه الله، وفي مقدمة صحيح مسلم رحمه الله وفي آخِرِ جامع الترمذي رحمه الله.

فلما كانت المائة الرابعة من الهجرة، وفيها نضجت العلوم والفنون واستقر الاصطلاح، أفرد القاضي أبو محمد الحسن بن عبدالرحمن بن خلاد الرامهرمزي رحمه الله، المتوفى عام ٣٦٠هـ فن المصطلح بالتأليف في حالة بدائية في كتابه "المحدِّث الفاصلِ بين الرَّاوي والواعي" ثم توسع فيه العلماء فجاء أبو عبدالله الحاكم النيسابوري رحمه الله المتوفى سنة ٤٠٥هـ فصنف فيه كتابه "معرفة علوم الحديث" لكنه لم يهذب ولم يستوعب، ثم جاء أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصبهانى رحمه الله المتوفى سنة ٤٣٠هـ فعمل على كتاب الحاكم مستخرجاً وأبقى أشياء للمتعقب.

ثم جاء الخطيب أبو بكر أحمد بن على البغدادى رحمه الله المتوفى سنة ٤٦٣هـ فصنف في قوانين الرواية "الكفاية" وفى آدابها "الجامع لآداب الشيخ والسَّامع" وكتباً مفردةً في أكثر فنون الحديث، وأصبح كل من جاء بعد الخطيب عيالاً على كتبه، كما قال الحافظ أبو بكر بن نقطة.

(١) غضون: طيات، انظر: معجم اللغة العربية المعاصرة، مادة (غُضْن).

ثم جاء القاضي عياض رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ٥٤٤هـ فجمع في ذلك "الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السَّمَاع".

ثم أبو حفص عمر الميانجي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ٥٨٠هـ فألف جزءاً أسماه "ما لا يسع المُحَدِّثُ جهله" وبعد هؤلاء وغيرهم جاء الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن المعروف بابن الصلاح رَحِمَهُ ٱللَّهُ نزيل دمشق المتوفي سنة ٦٤٣هـ فجمع لـمَّا وُلِيَ تدريس الحديث في المدرسة الأشرفية المعروفة (بدار الحديث) كتابه "علوم الحديث" المعروف بـ "مقدمة ابن الصلاح" فَهَذَّبَ فنونه وأملاه شيئاً فشيئاً واعتنى بتصانيف الخطيب المفرقة وجمع شتات مقاصدها وضم إليها من غيرها نخب فوائدها، فاجتمع في كتابه ما تفرق في غيره، فلهذا عكف العلماء عليه وساروا بسيره، فمنهم المختصر له، كالنووي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إرشاده، والبلقيني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في محاسنه، ومنهم الناظم له كالعراقى رَحِمَهُ ٱللَّهُ في ألفيته، ومنهم المستدرك والمعارض.

من أنفع الكتب المختصرة:

"نخبة الفِكر في مصطلح أهل الأثر" للحافظ ابن حجر رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ٨٥٢هـ وقد شرحها كثيرون منهم الحافظ نفسه، وابنه محمد بن أحمد ابن حجر وعبدالرؤوف المناوى ومحمد صادق بن عبدالهادى السندى رحمهم الله.

وكذلك نَظَمَ النُّخْبَة جماعة، منهم: شهاب الدين أحمد الطوفي رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ٨٨٣هـ، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ المتوفى سنة ١١٨٢هـ.

ومن أخصر المختصرات:

"المنظومة البيقونية"[1] للشيخ عمر بن محمد بن فتوح البيقوني الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة ١٠٨٠هـ، وممن شرحها النواب صديق حسن خان رَحِمَهُ اللَّهُ المتوفى سنة ١٣٠٧هـ وأسماه: "العرجون في شرح البيقون".

ومن الكتب المحررة:

- "فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي" للإمام السخاوي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٩٠٢هـ).
- "تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي" لجلال الدين للسيوطي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ٩١١هـ).
- "توضيح الأفكار شرح تنقيح الأنظار" للأمير الصنعاني رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١١٨٢هـ).
- "قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث" لمحمد جمال الدين القاسمي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٣٣٢هـ).
- "توجيه النظر إلى أصول الأثر" للطاهر الجزائري الدمشقي رَحِمَهُ اللَّهُ (ت ١٣٣٨هـ).

فرحمهم الله تعالى، وجزى الجميع خير الجزاء.

(١) قررت الجامعة الإسلامية على طلابها في الصف الأول المتوسط بدار الحديث المكية ودار الحديث المدنية حفظ هذا المختصر مع دراسة توضيح موجز له في الكتاب الموسوم بـ:

"التعليقات السنية على المنظومة البيقونية في مصطلح الحديث".

مصطلح الحديث و موضوعه و ثمرته

تعريف مصطلح الحديث:

"علم بأصول وقواعد يعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد".

موضوع مصطلح الحديث:

السند و **المتن** من حيث القبول والرد.

ثمرة مصطلح الحديث وغايته:

تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

الحديث و الخبر و الأثر و الحديث القدسي

الحديث

لغة: الجديد، ويجمع على أحاديث، على خلاف القياس.

اصطلاحاً:

"ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خَلْقِي أو خُلُقِيّ".

الخبر

لغة: النبأ.

واصطلاحاً: قيل: مرادف للحديث.

وقيل: هما متباينان.

فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عن غيره.

وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق.

فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ، والخبر ما جاء عنه أو عن غيره.

الأثر

لغة: بقية الشيء.

واصطلاحا: ما روي عن الصحابة والتابعين من أقوال أو أفعال،

وقيل: الأثر مرادف للحديث.

الحديث القدسي

تعريفه: ما نُقِلَ عن النبي ﷺ مع إسناده إياه إلى ربه عز وجل.

الفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن:

القرآن: مُعْجِزٌ بلفظه، مُتَعَبَّدٌ بتلاوته، ويشترط في إثباته التواتر.

والحديث القدسي: لا يُوصَف بالإعجاز، ولا يُتَعَبَّد بتلاوته، ولا يُشْتَرَط في ثبوته التواتر.

والأحاديث القدسية أكثر من مئة حديث منها ما رواه مسلم في صحيحه

مثاله: عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ فيما يرويه عن الله تعالى أنه قال: «يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرما فلا تظالموا...»[1].

لرواية الحديث القدسي صيغتان:

١) "قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل".

٢) "قال الله تعالى فيما رواه عنه رسوله ﷺ".

والمعنى واحد.

(١) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة (٤/ ١٩٩٤).

السَّنَد: (بفتح النون)

لغة: المعتمد.

واصطلاحاً: سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

المَتْن

لغة: ما صَلُبَ وارتفع من الأرض.

واصطلاحاً: ما ينتهي إليه السند من الكلام.

وسمي بذلك؛ لأن المُسْنِدَ يقوي الحديث بسنده ويرفعه إلى قائله.

الإسناد (له معنيان)

١) عزو الحديث إلى قائله مُسْنَداً.

٢) سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن، وعلى هذا يكون مرادفاً للسند.

المُسْنَد (بفتح النون، له معنيان)

١) كل كتاب جُمِعَ فيه مرويات صحابي أو أكثر على حدة، مثل:

"مسند الإمام أحمد" ، و"مسند عبدالله بن عمر رضي الله عنه" لمحمد بن إبراهيم الطرسوسي.

٢) الحديث المرفوع المتصل سنداً.

المُسْنِد (بكسر النون)

هو من يروي الحديث بسنده سواء كان عنده علم به أو ليس له إلا مجرد الرواية.

المُحَدِّث

هو من يشتغل بعلم الحديث روايةً ودرايةً ويطلع على كثير من المرويات وأحوال رواتها.

الحافظ

هو مرادف للمُحَدِّث عند كثير من المحدثين.

وقيل الحافظ أرفع درجة من المُحَدِّث، بحيث يكون ما يعرفه من كل طبقة أكثر مما يجهله.

تقسيم الخبر إلى متواتر وآحاد

ينقسم الخبر باعتبار وصوله إلينا إلى: **متواترٍ** و **آحاد**.

الخبر المتواتر

المتواتر

لغة: مأخوذ من التواتر وهو: التتابع.

واصطلاحاً: ما رواه عدد كثير تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

ينقسم الخبر المتواتر إلى نوعين:

لفظي و **معنوي**.

١) **المتواتر اللفظي:** هو ما تواتر لفظه ومعناه.

ومثاله حديث: «من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار»[١]، رواه نيف وسبعون صحابياً.

٢) **المتواتر المعنوي:** هو ما تواتر معناه دون لفظه.

وأمثلته كثيرة منها: حديث المسح على الخفين، وحديث عذاب القبر.

---

(١) صحيح البخاري: كتاب العلم (١/ ٥٣)، صحيح مسلم: المقدمة (١/ ١٠).

شروط المتواتر أربعة، وهي:

١) أن يرويه عدد كثير.

٢) أن يوجد هذا العدد في جميع طبقات السند.

٣) أن تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

٤) أن يكون مستندَ خبرهم الحسُّ.

هذا، والمعتمد أن الخبر المتواتر يفيد العلم الضروري، وهو الذي يضطر إليه الإنسان بحيث لا يمكنه دفعه، وقيل: لا يفيد إلا العلم النظري وليس بشيء[1]؛ لأن العلم بالتواتر يحصل لمن ليس له أهلية النظر مثل العامي.

(١) أي: ليس صحيحاً.

أخبار الآحاد

الآحاد: جمع أحد بمعنى الواحد.

وخبر الواحد:

لغة: ما رواه شخص واحد.

واصطلاحاً هو: ما لم تتوفر فيه شروط المتواتر.

وهو يفيد الظن وقيل العلم، وأما العمل به فهو متعين قطعاً.

قال ابن حزم رحمه الله:

"إن خبر الواحد العَدْل عن مثله إلى رسول الله ﷺ يوجب العلم والعمل معاً"[1].

تقسيم الآحاد

ينقسم الخبر الواحد إلى: **مشهور** و **عزيز** و **غريب**.

(١) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم (١/ ١١٥).

الخبر المشهور

تعريفه:

لغة: ما اشتهر على الألسنة وإن كان كذباً.

كحديث: "حب الوطن من الإيمان"[1]. وحديث: "يوم صومكم يوم نحركم"[2].

واصطلاحاً: "ما رواه ثَلاثة فأكثر ولم يبلغ حد التواتر".

وسمي بذلك: لشهرته ووضوحه ويسميه بعضهم: المستفيض.

وقيل: المستفيض أخص من المشهور، إذ يشترط فيه: استواء طرفي سنده في العدد.

ومن أمثلته: حديث: «من دل على خير فله مثل أجر فاعله» رواه مسلم[3].

وحديث: «العجلة من الشيطان» رواه الترمذي[4].

---

(١) حديث موضوع، انظر سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة للألباني (١/ ١١٠).

(٢) قال الحافظ السيوطي: كذب لا أصل له، الأحاديث المشتهرة (ص٢١١).

(٣) صحيح مسلم (٣/ ١٥٠٦).

(٤) حَكم الترمذي على هذا الحديث بقوله :(هذا حديث غريب)، وقد تكلم بعض أهل الحديث في عبدالمهيمن بن عباس بن سهل وضَعَّفَه من قِبَل حفظه (٤/ ٣٦٧).
وضعفه الألباني، انظر: ضعيف سنن الترمذي (ص٢٢٦).
قال المباركفوري في شرحه لسنن الترمذي (٦/ ١٣٠) قوله: (هذا حديث غريب) كذا في النسخ الموجودة وكذا في المشكاة: وقال القاري: قال ميرك: وفي بعض النسخ (حسن غريب). انظر: مرقاة المفاتيح شرح المشكاة (٤/ ٧٣٩).

الخبر العزيز

تعريفه اصطلاحاً: "ما يرويه اثنان ولو في طبقة واحدة فقط".

ومثاله: ما رواه الشيخان[1] عن أنس رضي الله عنه والبخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده وولده».

وسمي عزيزاً: إما لقوته حيث جاء من طريق آخر.

أو: لقلته وندرته، من عزَّ يعِزُّ بكسر العين في المضارع عزاً وعزة بكسرهما وعزازة صار عزيزاً أي قوياً، والشيء عَزَّ فلا يكاد يوجد.

هذا: ولا يشترط في صحة الحديث أن يكون عزيزاً عند الجمهور خلافاً لمن زعم ذلك: كأبي علي الجبائي وابن العربي والحاكم.

قال الصنعاني في نظم النخبة:

وليس شرطاً للصحيح فاعلم   وقيل شرط وهو قول الحاكم[2]

(١) صحيح البخاري: كتاب الأيمان (١٠/ ١٤)، وصحيح مسلم: كتاب الأيمان (١/ ٦٧) وتمام الحديث «والناس أجمعين».

(٢) إسبال المطر على قصب السكر للصنعاني (ص ٣١).

الخبر الغريب

تعريفه: "ما رواه راوٍ واحد".

ويسمى: الفرد.

ومثاله: حديث: «إنما الأعمال بالنيات»[1].

فقد تفرد به يحيى بن سعيد الأنصاري، عن محمد بن إبراهيم التيمي، عن علقمة بن وقاص الليثي، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ثم رواه عن الأنصاري خلقٌ كثير.

تقسيم الخبر الغريب:

ينقسم الغريب إلى: **مطلق** و **نسبي**.

الغريب المطلق

ويسمى: الفرد المطلق.

وهو: ما وقع الغرابة والتفرد في أصل سنده، وهو طرف الصحابي.

كأن ينفرد بالخبر تابعي واحد عن صحابي ولا يُتَابَع عليه.

ومثاله: حديث «النهي عن بيع الولاء وهبته»، تفرد به عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما، رواه مالك في الموطأ[2] وقد يستمر التفرد في جميع رجال السند أو أكثرهم، ومن مظانه: مسند البزار و المعجم الأوسط للطبراني.

(١) صحيح البخاري، كتاب الوحي (١/ ٣)، وصحيح مسلم: كتاب الإمارة (٣/ ١٥١٥).

(٢) شرح الزرقاني على الموطأ (٤/ ٩٦).

الغريب النسبي

ويسمى: الفرد النسبي.

وهو: ما وقع الغرابة والتفرد في أثناء سنده. كأن ينفرد به تابع التابعى، أومن دونه من الرجال.

وسمي بذلك:

لأن التفرد وقع فيه بالنسبة إلى شخص معين، وقد يكون الحديث مشهوراً.

ومثاله: حديث مالك عن الزهرى، عن أنس رضي الله عنه: "أن النبي ﷺ دخل مكة وعلى رأسه المِغْفَر". رواه الشيخان(1).

قال الحافظ(2):

"وإطلاق الفرد على النسبي قليل، وأكثر ما يطلق الفرد على المطلق، كما يطلق الغريب على النسبي بكثرة".

(1) صحيح البخاري: كتاب الحج (٢/ ٦٥٥)، وصحيح مسلم: كتاب الحج (٢/ ٩٨٩).

(2) انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر (ص ٦٥).

تقسيم الآحاد إلى مقبول ومردود

تنقسم الآحاد :

من: مشهور و عزيز و غريب. **إلى**: مقبول و مردود.

الخبر المقبول وحكمه

الخبر المقبول: هو ما يحتج به.

اخْتُلِفَ في حكمه:

فالذي عليه العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المُحَدِّثِيْنَ والفقهاء: **أن خبر الواحد الثقة حجة من حجج الشرع يجب العمل به**.

خبر الواحد المحتف بالقرائن وأنواعه

لا شك أن خبر الواحد المحتف بالقرائن يكون أرجح مما خلا عنها.

وهو أنواع منها ما يلي:

١) ما أخرجه الشيخان البخاري ومسلم في صحيحيهما مما لم يبلغ حد التواتر. فانه أُحِيط به قرائن منها: جلالة الشيخين في هذا الشأن وتقدمهما على غيرهما في تمييز الصحيح من السقيم وتلقي العلماء لكتابيهما بالقبول.

٢) الخبر المسلسل بالأئمة الحفاظ المتقنين ؛ حيث لا يكون غريباً، كحديث: يرويه الإمام أحمد غير منفرد به عن الإمام الشافعي ويرويه الإمام الشافعي عن الإمام مالك ويرويه الإمام مالك عن نافع.

٣) الخبر المشهور ؛ الذي له طرق مختلفة سَلِمَتْ كلها من ضَعْفِ الرُّوَاةِ والعِلَلِ.

وأنواع الخبر الواحد المحتف بالقرائن:

لا يحصل العلم به إلاَّ للعالم المتبحر فى علم الحديث العارف بأحوال الرواة والعلل.

تقسيم الخبر المقبول إلى صحيح وحسن

ينقسم الخبر المقبول باعتبار تفاوت رتبه إلى:

صحيح لذاته و **حسن لذاته** و **صحيح لغيره** و **حسن لغيره**.

الصحيح لذاته

وهو: "ما نقله عدل تام الضبط عن مثله متصل السند غير مُعَلٍّ ولا شاذ".

شرح التعريف:

العـــدل: هـــو المســـلم العاقـــل البـــالغ الســـالم مـــن الفســـق: بارتكاب كبيرة أو إصـرار على صغيرة، والسالم أيضا مما يخل بالمروءة.

ويخرج بقيد العدل:

الكاذب و المتهم بالكذب و الفاسق و المبتدع و المجهول.

الضبط: الحزم في الحفظ.

والضبط نوعان:

١) ضبط صدر:

وهــو: أن يُثْبِــتَ الــراوي مــا ســمعه في صــدره ؛ بحيــث يــتمكن من استحضاره متى شاء.

٢) ضبط كتاب:

وهو: أن يصون الراوي كتابه ويحفظه لديه منذ سمع فيه وصححه حتى يؤديَ منه.

ويَخْرجُ بقيد تام الضبط:

الواهم و فاحش الغلط و كثير الغفلة و المخالف للثقات و سيء الحفظ و خفيف الضبط.

ويُحْتَرَزُ بمتصل السند: عما لم يتصل سنده، كالمعلق ونحوه.

ويخرج بقيد غير مُعَلٍّ ولا شاذ: الخبر المُعَلّ، والخبر الشاذ.

والمُعَلّ لغةً: ما فيه علة.

واصطلاحاً: ما فيه علة خفية قادحة في صحة الخبر مع أن ظاهره السلامة منه.

والشاذ لغةً: المنفرد.

واصطلاحاً: ما خالف فيه الراوي من هو أرجح منه.

وله تفسير آخر سيأتي.

مراتب الصحيح

تختلف مراتب الصحيح بسبب تفاوت الأوصاف المقتضية للصحة، فما يكون رواته في الدرجة العليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح؛ كان أصح مما دونه.

فمن المرتبة العليا ما أطلق عليه بعض الأئمة أنه أصح الأسانيد[1]:

كمالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وكإبراهيم عن علقمة عن ابن مسعود رضي الله عنه.

ودون ذلك رتبة: كرواية حماد بن سلمة عن ثابت عن أنس رضي الله عنهما.

ودون ذلك في الرتبة: كرواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ويلتحق بهذا التفاضل تقسيم الصحيح إلى سبعة أقسام وهي:

١- ما اتفق عليه الشيخان البخاري ومسلم.

٢- ما انفرد به البخاري.

٣- ما انفرد به مسلم.

٤- ما كان على شرطهما ولم يخرجاه.

٥- ما كان على شرط البخاري.

٦- ما كان على شرط مسلم.

٧- ما صح عند غيرهما من الأئمة كابن خزيمة وابن حبان مما لم يكن على شرطهما.

(١) انظر: علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢)، وتدريب الراوي للسيوطي (ص ٣٢).

شرط الشيخين

لم يُنْقَل عن الشيخين: **البخاري** و **مسلم** شرط شرطاه وعَيَّنَاهُ، وإنما تَتَبَّعَ العلماء الباحثون عن أساليبهما وطريقتهما حتى تَحَصَّلَ لهم ما ظنوه شروطاً لهما ؛ ولذا اختلفوا في شروطهما.

ونذكر هنا ما قاله النووي وارتضاه الحافظ في النخبة وهو:

المراد بشرط الشيخين أو أحدهما: أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين أو أحدهما مع مراعاة الكيفية التي التزمها الشيخان في الرواية عنهم[1].

الحسن لذاته

وهو: "ما رواه عدل خف ضبطه متصل السند غير معل ولا شاذ".

فهو جامع لشروط الصحيح لذاته غير أن الضبط خَفَّ في بعض رواته، ويشارك الصحيح أيضا في الاحتجاج به.

والحسن على مراتب مثل الصحيح:

قال الحافظ الذهبي[2]: "أعلى مراتب الحسن:

حديث: بهز بن حكيم عن أبيه عن جده.

وحديث: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده".

(١) انظر: نخبة الفكر لابن حجر (ص١١).

(٢) الموقظة في علم مصطلح الحديث للذهبي (ص٣٢)، وتمام سياق كلام الذهبي: ومحمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه.

الصحيح لغيره

وهو: "الحسن لذاته إذا تعددت طرقه".

فبذلك يقوى ويرتفع عن درجة الحسن إلى درجة الصحيح، لكن لا لذاته بل لغيره.

ومثال ذلك: حديث محمد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»[١]. قال الترمذي[٢] بعد أن أخرج الحديث:

"وحديث أبي هريرة إنما صح؛ لأنه قد رُوِيَ من غير وجه".

هذا وليُعْلَم أن التمثيل ليس لمطلق الحديث بل لكونه من رواية محمد بن عمرو ؛ وإلا فالحديث قد رواه الشيخان من غير طريقه.

وقال ابن الصلاح[٣]: محمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والعدالة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضَعَّفَهُ بعضهم من جهة سوء حفظه، ووَثَّقَه بعضهم لصدقه وعدالته، فحديثه حسن من هذه الجهة[٤].

---

(١) صحيح البخاري: كتاب الجمعة (١/ ٣٠٣). وصحيح مسلم: كتاب الطهارة (١/ ٢٢٠).

(٢) انظر سنن الترمذي: باب ما جاء في السواك (١/ ٣٤).

(٣) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٣٢).

(٤) وتمام سياق كلام ابن الصلاح: فلما انضم إلى ذلك كونه رُوي من أوجه أُخَر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير، فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح، والله أعلم.

الحسن لغيره

وهو: "الخبر المُتوَقَّفُ عن قبوله ؛ كرواية المستور ونحوه إذا توبع بمثله أو أقوى منه". فأصله ضعيف، وإنما طرأ عليه الحسن بما عَضَّدَهُ من المتابع.

ومثال ذلك:

حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : «لا ضرر ولا ضرار».

رواه الدارقطني والحاكم[1].

فالحديث له طرق لا يخلو كل منها من مقال ولكن يقوي بعضها بعضاً ولذلك حسنه النووي وابن الصلاح[2].

(١) سنن الدارقطني (٣/ ٧٧)، المستدرك للحاكم (١/ ٨٥).

(٢) قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه. وقال الألباني: صحيح. الصحيحة (١/ ٩٩).

قول الترمذي وغيره: حديث «حسن صحيح»

قد تُسْتَشْكَلُ العبارة المذكورة؛ لأن الحسن قاصر عن درجة الصحيح، فكيف يجتمع إثبات القصور ونفيه في حديث واحد؟

أجاب الحافظ عن ذلك[1]:

بأن الحديث الذي أُطْلِقَ عليه الوصفان: **الحسن** و **الصحة** معاً لا يخلو:

* إما أن يكون غريباً لتفرد راو واحد به.
* أو لم ينفرد به.

فعلى التقدير الأول (تفرد راوٍ واحد بالحديث):

يكون سبب الجمع بين الوصفين تردد ذلك الإمام فيمن انفرد به؛ هل كان ضابطاً فحديثه صحيح، أو كان خفيف الضبط فحديثه حسن، وتقدير العبارة: حسن أو صحيح ويكون دون ما قيل فيه: صحيح بالجزم.

وعلى التقدير الثاني (وهو كون الحديث غير فرد):

يكون ذلك الجمع باعتبار إسنادين أحدهما صحيح والآخر حسن.

فأطلق عليه الوصفان باعتبار إسناديه. ويكون أقوى مما قيل فيه: صحيح فقط.

مثال ذلك حديث: «لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة». رواه الشيخان من طريق صحيح وأخرجه الترمذي أيضا من طريق محمد بن عمرو المذكور وهو مختلف في تصحيح حديثه وتحسينه فأطلق عليه الترمذي الحسن والصحة معاً[2].

---

(١) انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص٧٨).
(٢) تقدم تخريجه (ص ٢٢).

وقال الحافظ ابن دقيق العيد[1]:

"لا منافاة بين الحسن والصحة إلا حيث انفرد وصف الحسن،

أما إذا بلغ الحديث درجة الصحة فالحسن حاصل لا محالة تبعاً للصحة؛

لأن وجود الدرجة العليا لا ينافي وجود الدنيا فيصح أن يقال:

حسن باعتبار الصفة الدنيا وصحيح باعتبار الصفة العليا".

(١) انظر الاقتراح في بيان الاصطلاح لابن دقيق العيد (ص١٧٦).

قول الترمذي: « حسن غريب »

أنكر بعضهم على الإمام الترمذي جمعه بين الحسن والغريب، إذ الحسن عند الترمذي: ما روي من غير وجه، والغريب ما تفرد به راو واحد.

وقد أجاب الحافظ ابن حجر بما ملخصه[1]:

["فإن قيل: قد صرَّح الترمذي بأن شرط الحسن أن يُروى من غير وجهٍ؛ فكيف يقول في بعض الأحاديث: حسن غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه؟.

فالجواب: أن الترمذي لم يُعرِّف الحسن مطلقاً، وإنما عرَّف نوعاً خاصاً منه وَقَع في كتابه، وهو ما يقول فيه: «حسن»، من غير صفةٍ أخرى .... وأما ما يقول فيه: «حسن صحيح» أو «حسن غريب» أو «حسن صحيح غريب»، فلم يُعَرِّجْ على تعريفه، كما لم يُعَرِّجْ على تعريف ما يقول فيه: «صحيح» فقط أو «غريب» فقط، وكأنه ترك ذلك استغناءً لشهرته عند أهل الفن، واقتصر على تعريف ما يقول فيه في كتابه: «حسن» فقط؛ إما لغموضه، وإما لأنه اصطلاح جديد؛ ولذلك قيده بقوله: «عندنا»، ولم ينسبه إلى أهل الحديث"].

(١) انظر نزهة النظر لابن حجر (ص٨٠).

وقال ابن تيمية رحمه الله[1]:

"الذين طعنوا على الترمذي لم يفهموا مراده في كثير مما قال، فإن أهل الحديث قد يقولون: هذا الحديث غريب، أي من هذا الوجه، وقد يصرحون بذلك فيكون الحديث عندهم صحيحاً معروفاً من طريق، فإذا رُوِيَ من طريق آخر كان غريباً من ذلك الوجه، وإن كان المتن صحيحاً معروفاً. فالترمذي إذا قال: حسن غريب، قد يعني بذلك:

إنه غريب من ذلك الوجه ، لكن المتن له شواهد صار بها من جملة الحسن".

(١) مجموع الفتاوى لابن تيمية (١٨/ ٢٤).

زيادة الثقة وتقسيم الخبر إلى محفوظ وشاذ

مما يحسن العناية به في علوم الحديث: "زيادات الثقات".

والزيادة كما تقع في المتن تقع في السند أيضاً برفع موقوف أو وصل منقطع أو نحو ذلك.

وقد قَسَّمَ ابن الصلاح زيادة الثقات إلى ثلاثة أقسام[1] وارتضاه النووي[2] وابن حجر وغيرهما[3] وهي:

١ - ما زاده الثقة منافياً لما رواه الثقات أو الأوثق منه؛ **فهذا حكمه الرد.**

وتسمى رواية الثقات أو الأوثق: المحفوظ ، ورواية الثقة: الشاذ.

إذاً فالخبر المحفوظ: ما رواه الثقات أو الأوثق منافياً لما رواه الثقة.

والخبر الشاذ: ما رواه الثقة مخالفا لما رواه الثقات أو الأوثق منه.

مثال ذلك في السند: ما رواه الترمذى من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً: «الأرض كلها مسجد إلا المقبرة والحمام»[4].

رواه: حماد بن سلمة موصولاً عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي سعيد مرفوعاً.

ورواه: سفيان الثوري مرسلاً عن عمرو عن أبيه عن النبي ﷺ، والثوري أوثق من حماد.

فلذا قال الدارقطني في العلل: المحفوظ المرسل[5].

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٠).

(٢) انظر تدريب الراوي شرح التقريب للسيوطي (ص١٥٦).

(٣) انظر نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر لابن حجر (ص٨١).

(٤) سنن الترمذي: أبواب الصلاة (١/ ١٣١).

(٥) العلل للدارقطني (٧/ ٥١٢).

٢- ما زاده الثقة غير مناف لرواية الثقات أو الأوثق منه؛ **فهذا حكمه القبول.**

لأنه: في حكم خبر مستقل انفرد به الثقة عن شيخه.

ومثال ذلك في المتن: ما رواه مسلم(١) والنسائي(٢) من طريق علي بن مسهر عن الأعمش عن أبي صالح وأبي رزين عن أبي هريرة رضي الله عنه من زيادة: «فليرقه»، في حديث ولوغ الكلب ولم يذكرها سائر الحفاظ من أصحاب الأعمش، فتكون هذه الزيادة كخبر تفرد به علي بن مسهر وهو ثقة.

٣- ما زاده الثقة مع نوع منافاة لرواية من هو أولى منه، إلا أن هذه المنافاة تنحصر في تقييد المطلق أو تخصيص العام؛ **فهذا حكمه القبول على الراجح.**

مثال ذلك في المتن: ما رواه مسلم(٣) وغيره من طريق محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه زيادة: «أولاهن بالتراب»، في حديث الولوغ، ورواية سائر الثقات عن أبي هريرة رضي الله عنه خالية من زيادة التتريب وهذه الزيادة مقيدة لإطلاق رواية الثقات الآخرين.

---

(١) صحيح مسلم : كتاب الطهارة (١/ ٢٣٤).

(٢) سنن النسائي: باب تعفير الإناء الذي ولغ فيه الكلب بالتراب (١/ ٥٤).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الطهارة (١/ ٢٣٤).

الخبر المعروف والمنكر

الخبر المعروف: هو: "ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف".

والمعروف يقابله المنكر.

والخبر المنكر: هو: "ما رواه الضعيف مخالفاً للثقة".

ومثال ذلك في السند:

[سُئِلَ أبو زرعة عن حديث رواه حُبَيِّب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب عن أبي إسحاق عن العيزار بن حُرَيْث عن ابن عبَّاس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من أقام الصلاة وآتى الزكاة وحج البيت وصام رمضان وقرى الضيف؛ دخل الجنة».

قال أبو زرعة: هذا حديث منكر إنما هو عن ابن عباس موقوف][1].

[قال أبو زرعة: حُبَيِّب بن حبيب أخو حمزة الزيات: واهي الحديث][2].

قال أبو حاتم: هو منكر؛ لأن الثقات رووه عن أبي إسحاق عن العيزار عن ابن عباس رضي الله عنهما موقوفا، وهو المعروف[3].

---

(١) انظر: كتاب علل الحديث لابن أبي حاتم، رقم المسألة (٢٠٤٣).

(٢) انظر: كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم، رقم (١٣٧٣).

(٣) انظر: تدريب الراوي للسيوطي، النوع الرابع عشر: معرفة المنكر (تنبيهات).

المتابعة وأنواعها

المتابعة لغةً: الموافقة.

واصطلاحاً: أن تحصل المشاركة للراوي في الرواية وهي نوعان:

١ - المتابعة التامة: وهى أن تحصل المشاركة للراوي نفسه.

٢ - المتابعة القاصرة: وهى أن تحصل المشاركة لشيخ الراوي فمن فوقه من الرواة.

المتابع والشاهد والاعتبار

المُتَابِع

(بكسر الباء الموحدة) ويسمى تابعاً

وهو: الخبر المشارك للفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.

الشاهد

هو: الخبر المشارك للفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط مع الاختلاف في الصحابي.

وخَصَّ بعضهم: المتابع بما حصل لفظاً سواء اتحد الصحابي أو اختلف، والشاهد بما حصل معنى كذلك، وقد يطلق كل من المتابع والشاهد على الآخر.

الاعتبار

هو: تتبع طرق الخبر الفرد ليُعْلَم: **هل له متابع أو شاهد أو لا؟**

ومَثَّلَ لذلك الحافظ بما رواه الإمام الشافعي في الأم[1] عن مالك عن عبدالله بن دينار عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غُمَّ عليكم، فأكملوا العدة ثلاثين».

فظن البعض أن الشافعي تفرد بلفظ: «فأكملوا العدة ثلاثين». لأن أصحاب مالك - سوى الشافعي - رووه بلفظ «فاقدروا له». ولكن وُجِدَ للشافعي متابعة تامة وقاصرة.

فرواه الإمام البخاري في صحيحه[2] عن عبدالله بن مسلمة القعنبي، عن مالك بالإسناد نفسه، **فهذه متابعة تامة في غاية الصحة**.

ورواه ابن خزيمة في الصحيح[3] من طريق عاصم بن محمد بن زيد عن أبيه عن جده عبدالله بن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «فكملوا ثلاثين». **فهذه متابعة قاصرة**.

ورواه مسلم[4] أيضا من طريق عبيدالله بن عمر عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما بلفظ: «فاقدروا ثلاثين».

وله شاهد عند النسائي[5] من طريق محمد بن حنين، عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ مثل حديث ابن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

---

(١) الأم للإمام الشافعي (٢/ ١٢٤).
(٢) صحيح البخاري: كتاب الصيام (٢/ ٦٧٤).
(٣) صحيح ابن خزيمة (٣/ ٢٠٢) رقم ١٩٠٩.
(٤) صحيح مسلم: كتاب الصيام (٢/ ٧٥٩).
(٥) سنن النسائي: كتاب الصيام (٤/ ١٣٥).

المحكم ومختلف الحديث

الخبر المُحْكَم: هو الخبر المقبول الذي سَلِمَ من معارضة مثله.

وحكمه: وجوب العمل به، وغالب الأخبار من هذا النوع.

مختلف الحديث: هو المقبول المعارض بمثله مع إمكان الجمع بينهما.

ومن صنف في هذا النوع: الإمام الشافعي[١]، والطحاوي[٢]، وابن قتيبه[٣].

ماذا يُرْجَع إليه عند تعارض الخبرين المقبولين؟

إذا تعارض خبران مقبولان وأمكن الجمع والتوفيق بينهما بغير تَكَلُّفٍ وتَعَسُّفٍ ؛ فلا يُصَار إلى غيره.

مثال ذلك: ما رواه الشيخان من حديث: «فِرَّ من المجذوم فرارَك من الأسد»[٤]،

وما رواه مالك: «لا يورد ممرض على مصح»[٥].

ظاهرهما التعارض مع حديث: «لا عدوى ولا طيرة»، رواه مسلم[٦].

---

(١) اختلاف الحديث للإمام الشافعي، مطبوع متداول.

(٢) مشكل الآثار للإمام الطحاوي، مطبوع متداول.

(٣) تأويل مختلف الحديث للإمام ابن قتيبة، مطبوع متداول.

(٤) بهذا اللفظ أخرجه البخاري.

(٥) شرح الزرقاني على الموطأ (٤/ ٣٣٢) ذكره الإمام مالك في موطئه بلفظ (لا يحلل) وقال الزرقاني (ولا يَـحُل) بفتح الياء وضم الحاء، وفي رواية الشيخين عن أبي هريرة (لا يورد).

(٦) صحيح مسلم: كتاب السلام (٤/ ١٧٤٥).

وجه التعارض: حيث أمر بالفرار في الأول ، ونفى العدوى في الأخير.

وجه الجمع: إن الأمراض لا تعُدي بطبعها كما كان يعتقد أهل الجاهلية وبعض الأطباء، ولكن الله ﷻ جعل مخالطة المريض للصحيح سبباً لإعدائه مرضه، وقد يتخلف ذلك عن سببه كما في غيره من الأسباب، فلا يمرض الصحيح المخالط للمريض المعدي مرضه.

وإن لم يمكن الجمع بين الخبرين:

- يُرْجَعُ إلى **التاريخ** فإن عُلِمَ؛ فالمتأخر هو الناسخ للمتقدم ويُعْمَل به.
- وإن جُهِلَ التاريخ وأمكن **ترجيح** أحد الخبرين بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالسند أو المتن فالمصير إلى الترجيح.
- وإن تعذر الترجيح يتوقف عن العمل بهما حتى يتبين للناظر وجه الترجيح.

النسخ وما يُعْرف به

النسخ لغة: الإزالة والنقل.

تقول: نَسَخَتِ الشمسُ الظلَّ ؛ إذا أزالته .

ونَسَخْتُ الكتابَ ؛ إذا نَقَلْتَ شيئا يشبه ما فيه.

والنسخ شرعاً: رفع حكم شرعي بدليل شرعي متأخر عنه.

ويُعْرَف النسخ بأمور منها:

١) النص:

وهو الأصرح كحديث: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها» رواه مسلم(١).

٢) ما أخبر الصحابي بتأخره:

كقول جابر رضي الله عنه : «كان آخر الأمرين عن رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار»(٢).

---

(١) أخرجه مسلم في صحيحه: كتاب الجنائز (٢/ ٦٧٢) دون لفظة (كنت).

(٢) حديث صحيح، رواه ابو داود (١/ ٧٥) والنسائي (١/ ٤٠) وابن الجارود (ص٢١-٢٢) والبيهقي (١/ ١٥٥-١٥٦).

٣) ما عُرِفَ بالتاريخ.

وأما ما رواه الصحابي المتأخر إسلاماً مخالفاً لما رواه الصحابي المتقدم عنه في الإسلاَم ؛ فلا يدل على النسخ لاحتمال سماعه عن صحابي آخر أقدم من ذلك المتقدم ، أو سمعه من مثله فَأَرْسَلَ.

والإجماع ليس بناسخ ، ولكن يدل على النسخ.

أسئلة وتمارين

س١: تكلم موجزاً عن نشأة مصطلح الحديث، ثم عرفه، وبين موضوعه، وثمرته، ثم اذكر معانى المصطلحات الآتية:

الحديث، الخبر، الأثر، الحديث القدسي، السند، المتن، الإسناد، المسند بالفتح وبالكسر، المحدث، الحافظ.

س٢: عَرِّف الخبر المتواتر، ثم اذكر أنواعه، وشروطه، ثم عَرِّف خبر الواحد لغة واصطلاحا، ثم عَرِّف كذلك أنواعه: المشهور، والعزيز، والغريب، والغريب المطلق، والغريب النسبي.

س٣: ما الخبر المقبول؟ وما حكمه؟ وما أنواع الخبر المحتف بالقرائن؟ وما الصحيح لذاته؟ والحسن لذاته، وما الذى يشتركان فيه؟ وما أنواع الصحيح باعتبار تفاوت رتبه، وما يراد بشرط الشيخين؟

س٤: ما الصحيح لغيره؟ والحسن لغيره؟ وما وجه جمع الترمذى وغيره بين الحسن والصحيح، مع أنهما وصفان متفاوتان؟ وما وجه جمع الترمذي أيضاً بين الحسن والغريب، مع أن الحسن في اصطلاح الترمذي ما جاء من غير وجه، ومعلوم أن الغريب ما رواه راوٍ واحد؟

س٥: ما هي أنواع زيادة الثقة وما حكم كل نوع وما هو المحفوظ أو الشاذ والمعروف والمنكر من الأخبار؟ وما المتابعة وما أنواعها وما هو المتابع والشاهد والاعتبار؟ وما الخبر المحكم ومختلف الحديث وما يرجع إليه إذا تعارض خبران مقبولان؟

الخبــر المــردود وأســباب رده

الخبر المردود: هو الذي لم يترجح صدق المُخْبِر به.

وينقسم إلى أنواع كثيرة بَلَغَ بها بعضها إلى نيف وأربعين نوعاً وهي ترجع في الجملة إلى سببين:

أحدهما: سقوط راوٍ فأكثر من السند.

والثاني: الطعن في بعض رواته.

أنواع السقوط

السقط من الإسناد نوعان:

١- **واضح جلي**: يحصل الاشتراك في معرفته.

٢- **خفي**: لا يدركه إلا الجهابذة المطلعون على طرق الحديث وعلل الأسانيد.

فالأول: يُعْرَفُ بعدم ملاقاة الراوي لمن روى عنه؛ إما لأنه لم يدرك عصره، أو أدركه ولكن لم يجتمع به ، وليس له منه إجازة ولا وجادة.

ولذا يُحْتَاج إلى علم التاريخ لتضمنه تحديد مواليد الرواة ووفياتهم وأزمان طلبهم وارتحالهم.

أنواع المردود باعتبار السقط

١- **المُعَلَّق**: وهو: ما حذف من مبدأ سنده راوٍ فأكثر.

وإنما عُدَّ **المعلق** ونحوه من أنواع المردود للجهل بحال الراوي المحذوف.

والتعليق في صحيح البخاري كثير، قال النووى: فما كان منه بصيغة الجزم نحو: قال، وذكر، ورَوَى مبنياً للمعروف؛ فهو حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

وما ليس فيه جزم نحو: قيل، وذكر، ورُوِيَ مبنياً للمجهول؛ فليس فيه حُكْمٌ بصحته عن المضاف إليه.

وعلى الناظر إذا أراد الاستدلال به أن ينظر في أحوال رجال سنده.

٢- **المُرْسَل**: وهو: ما رفعه التابعي إلى رسول الله ﷺ.

كأن يقول: قال رسول الله ﷺ كذا أو فعل كذا. مأخوذ من قولهم: "ناقة رَسْل" أي: سريعة، فكأن المُرسِلَ أسرع إلى الحديث فحذف بعض سنده.

وعُدَّ المرسل من أنواع المردود لما ذكرنا من الجهالة بحال الراوي المحذوف لاحتماله أن يكون صحابياً أو تابعياً وعلى الأخير يحتمل أن يكون ثقة أو غير ثقة.

حكم المُرْسَل:

ذهب إلى رد المُرْسَل جمهور أهل الحديث وكثير من الفقهاء وأصحاب الأصول، مستدلين بأن رواية المجهول المسمى إذا كانت لا تقبل، فرواية المُرْسَل أولى بعدم القبول؛ لأن المروي عنه محذوف مجهول العين والحال[1].

وروى عن الأئمة الثلاثة (أبي حنيفة ومالك وأحمد في رواية عنه)[2]: قبول المُرْسَل مطلقاً.

وحجة هؤلاء أن السكوت عن الراوي مع عدالة الساكت وعلمه بأن روايته يترتب عليها شرع عام؛ إخبار بعدالته، حتى قال بعضهم: إن المرسل أقوى من المسند؛ لأن من أسند فقد أحالك على سنده والنظر في أحوال رواته والبحث عنهم. ومن أرسل مع علمه ودينه وإمامته وأمانته وثقته؛ فقد قطع لك بصحته، وكفاك مؤنة البحث عن أحوال رواته.

وذهب بعض أهل العلم منهم الإمام الشافعي[3] إلى قبول مراسيل كبار التابعين: كسعيد بن المسيب ونحوه إذا انضم إليها ما يؤيدها، كأن يسند من جهة أخرى أو يوافق قول صحابي أو يفتى بمقتضاه أكثر أهل العلم.

هذا وما تقدم من الخلاف في حكم المرسل هو في غير مراسيل الصحابة رضي الله عنهم.

---

(١) انظر مقدمة صحيح مسلم (١/ ٣٠)، ومقدمة التمهيد لابن عبدالبر (١/ ٥).

(٢) انظر مقدمة التمهيد لابن عبدالبر (١/ ٣-٧).

(٣) مقدمة ابن الصلاح في علوم الحديث (ص٣٦).

فالمذهب الصحيح المشهور الذي قطع به جمهور[1] أهل العلم أن **مرسل الصحابي حجة**؛ لأن رواية الصحابة عن غيرهم نادرة وإذا رووا بَيَّنُوهَا. فإذا أطلقوا فالظاهر أنه من الصحابة وهم كلهم عدول.

٣- **المعضل:** هو ما حُذِفَ من سنده راويان فأكثر على التوالي، مأخوذ من: أعضله بمعنى أعياه.

٤- **المنقطع:** هو ما حُذِفَ من سنده راوٍ أو أكثر لا على التوالي.

٥- **المُدَلَّس:** «التدليس».

التدليس لغة: إخفاء العيب، مأخوذ من الدَلَس، وهي: الظلمة، فكأن المُدَلِّس أظلم الأمر على السامع لتغطيته وجه الصواب.

ولِلتدليس نوعان:

أ- تدليس الإسناد: وهو أن يسقط الراوي شيخه ويروي عن شيخ شيخه أو عن معاصر آخر لقيه ولم يسمع منه وليس له إجازة منه ولا وجادة بلفظ محتمل للاتصال: كـ(عن) و(قال).

وشر أنواعه تدليس التسوية: وهو أن يروي الراوي حديثا عن ضعيف بين ثقتين لقي أحدهما الآخر، فيسقط الضعيف ويروي عن شيخه الثقة عن الثقة الثاني.

(١) المصدر السابق (ص٣٦).

ومن عرف بذلك من الرواة: بقية بن الوليد، والوليد بن مسلم القرشي ولاءً. قاله العراقي[1].

ب- تدليس الشيوخ: وهو أن يذكر الراوي شيخه بما لم يشتهر به عند الناس: من (اسم) أو (كنية) أو (لقب) أو نحو ذلك.

قاعدة:

من عُرِفَ بالتدليس عن غير الثِّقَات لم يقبل حديثه حتى يُصَرِّح بالسماع.

٦- **المرسل الخفي:** وهو ما رواه الراوي عن معاصر له لم يعرف اللقاء بينهما، وليس له منه إجازة، ولا وجادة، بلفظ موهم للاتصال: كـ (عن) و(قال).

مثال ذلك: ما رواه ابن ماجه[2] من طريق عمر بن عبدالعزيز عن عقبة بن عامر رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «رحم الله حارس الحرس».

فإن عمر لم يلق عقبة قاله الحافظ المزي في الأطراف[3].

(١) انظر تدريب الراوي للسيوطي (ص٢٢٥).
(٢) سنن ابن ماجة: كتاب الجهاد (٢/ ٩٢٥) وهو ضعيف ، انظر مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة للبوصيري (٣/ ١٥٧).
(٣) تحفة الأشراف للمزي (٧/ ٣١٤).

ما يُعْرَف به التدليس والإرسال الخفي

يُعْرَف التدليس والإرسال الخفي بأمور منها:

- إخبار المُدَلِّس أو المُرْسِلْ نفسه بذلك.
- أن يُعْرَفَ عدم سماعه ممن روى عنه مطلقاً أو لذلك الحديث خصوصه بنص إمام من أئمة هذا الشأن.

أسباب الطعن في الرّاوِي

أسباب الطعن في الراوي عشرة، بعضها أشد قدحاً من بعض.

خمسة منها ترجع إلى عدالة الراوي وهي:

١ - الكذب. ٢ - التهمة بالكذب. ٣ - الفسق. ٤ - البدعة. ٥ - الجهالة.

وخمسة تعود إلى ضبط الراوي وهي:

٦ - فحش الغلط. ٧ - كثرة الغفلة. ٨ - الوهم. ٩ - مخالفة الثقات. ١٠ - سوء الحفظ.

وإليك ترتيبها حسب شدة تأثيرها في الرد:

السبب الأول

كذب الراوي على رسول الله ﷺ. ويسمى خبر الكاذب عليه **الموضوع**.

الخبر الموضوع وحكم روايته

الوضع لغة: الاختلاق والافتراء.

فالخبر الموضوع: هو: المختلق المكذوب على رسول الله ﷺ.

حكم روايته: تُحَرَم رواية الأخبار الموضوعة مطلقاً إلا مع بيان وضعها وكشف عَوارِهَا لقول رسول الله ﷺ: «من حدث عني حديثا يرى أنه كذب فهو أحد الكذابين» رواه مسلم[1].

(١) صحيح مسلم: المقدمة، باب التحذير من الكذب على رسول الله ﷺ (١/ ٩).

دواعي الوضع

دواعي الوضع والكذب كثيرة منها ما يلي:

١- قصد التقرب إلى الله ﷻ بوضع ما يُرَغِّبُ الناس في طاعته ويرهبهم عن معصيته، كما فعل بعض المنسوبين إلى الزهد والصلاح.

وهؤلاء شَرُّ الوضاعين وأشدهم بلاء ونكبة ؛ فإن الناس يثقون بهم ويركنون إليهم، لانتسابهم إلى الصلاح.

ومن هؤلاء الذين كانوا يكذبون حسبة وتقربا إلى الله ﷻ: أبو عصمة نوح بن أبي مريم المروزي قاضي مرو الملقب بنوح الجامع، أخذ الفقه عن أبي حنيفة وابن أبي ليلى، قيل له: "من أين لك عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما في فضائل القرآن سورةً سورةً وليس هذا عند أصحاب عكرمة؟"

فقال: "إني رأيت الناس قد أعرضوا عن القرآن واشتغلوا بفقه أبي حنيفة ومغازي ابن إسحاق فوضعت هذا الحديث حسبة"[١].

٢- التزلف إلى الطبقة الحاكمة بوضع ما يوافق أهواءهم، كقصة غياث ابن إبراهيم النخعى الكوفى مع أمير المؤمنين المهدي العباسى فإنه دخل عليه وكان يحب الحمام ويلعب به فإذا قدامه حمام.

فقال حدثنا فلان عن فلان وساق سنده وقال إن النبي ﷺ قال: «لا سَبْقَ إلا في نَصْلٍ أو خُفٍّ أو حَافِرٍ» أو جناح.

(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٤٧)، وتدريب الراوي للسيوطي (ص٢٨٢).

فزاد في الحديث لفظ: "أو جناح". فعرف المهدي أنه كَذِبَ لأجله فأمر بذبح الحمام. والحديث رواه أصحاب السنن(١) دون الزيادة الموضوعة(٢).

٣- إفساد الدين على أهله، كما فعل الزنادقة الذين دخلوا في الإسلام لخديعة المسلمين نحو بيان بن سمعان الذي قال بألوهية علي بن أبي طالب رضي الله عنه فقتله خالد بن عبدالله القسري وأحرقه(٣).

٤- التكسب والارتزاق بما يضع من الأخبار كما هو شأن القَصَّاصِيْن.

٥- الانتصار للرأي.

٦- الإغراب لقصد الاشتهار.

ما يُعْرَف به الوضع

يُعْرَفُ الوضع بأشياء منها:

- اعتراف الواضع بفعله ذلك: كما اعترف نوح ابن أبي مريم المذكور آنفا، وميسرة بن عبد ربه الفارسي بأنه وضع سبعين حديثا في فضل علي رضي الله عنه.
- أن يكون المروي مخالفاً للحِسِّ غير قابل للتأويل: كحديث: إن سفينة نوح طافت بالبيت وصَلَّتْ خلف المقام ركعتين(٤).

ذكره الذهبي في الميزان عن عبدالرحمن بن زيد بن أسلم عن أبيه عن جده وهو ضعيف(٥).

(١) سنن أبي داود: كتاب الجهاد (٣/ ٦٣)، سنن النسائي: كتاب الخيل (٦/ ٢٢٦). وسنن الترمذي: كتاب الجهاد (٢/ ٢٠٥)، سنن ابن ماجة: كتاب الجهاد (٢/ ٩٦٠).
(٢) المجروحين لابن حبان (١/ ٦٦)، تاريخ بغداد (١٢/ ٣٢٤)، الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٤٢).
(٣) المجروحين لابن حبان (١/ ٦٣)، الموضوعات لابن الجوزي (١/ ٣٨).
(٤) الموضوعات لابن الجوزي (١/ ١٠٠).
(٥) الميزان للذهبي (٢/ ٥٦٥).

السبب الثاني

التهمة بالكذب

وذلك: أن يُعْرَف الراوي بالكذب في كلامه مع الناس، أو أن ينفرد بما يخالف القواعد المعلومة من الدين بالضرورة.

ويسمى خبر المتهم بـ الكذب المتروك.

ومن أمثلته:

أحاديث صدقة الدقيقي عن فرقد عن سمرة عن أبي بكر رضي الله عنه.

وأحاديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي عن الحارث عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

السبب الثالث والرابع والخامس

فحش غلط الراوي ، كثرة غفلته ، فسقه بما لم يبلغ الكفر

ويسمى خبره المنكر عند من لم يقصر المنكر على ما خالف فيه الضعيف الثقة.

ومثال ذلك: ما رواه النسائي[١] وابن ماجة[٢] من طريق أبي زكير يحيى بن محمد بن قيس عن هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعا: "كلوا البلح بالتمر فإن ابن آدم إذا أكله غضب الشيطان".

قال النسائي: هذا حديث منكر، تفرد به أبو زكير يحيى بن محمد وهو شيخ صالح غير أنه لم يبلغ مبلغ من يُقْبَل تَفَرُّدُه[٣].

(١) السنن الكبرى للنسائي: كتاب الوليمة (٦/ ٢٥٠).
(٢) سنن ابن ماجة : كتاب الأطعمة (٢/ ١١٠٥).
(٣) تحفة الأشراف للمزي (١٢/ ٢٢٤) رقم ١٧٣٣٤.

السبب السادس

وَهْمُ الرَّاوي

وهو: أن يروي الحديث على سبيل التوهم.

والوهم كما يقع في السند: برفع موقوف أو وصل منقطع، يقع في المتن: بإدخال حديث في حديث آخر.

والوهم يكون: قادحاً، كالإعلال بالإرسال.

وغير قادح، كالإعلال بوهم راوٍ في اسم أحد من رجال السند.

وضابط ذلك: أن الخبر لا يخلو إما أن يكون فرداً، أو يكون له أكثر من طريق.

فالأول: يلزم من القدح في سنده القدح في متنه وبالعكس.

والثاني: لا يلزم من القدح في أحدهما القدح في الآخر.

ويسمى الخبر الواقع فيه الوهم: المعل والمعلل.

وهو من أغمض علوم الحديث لا يدركه إلا من رزقه الله ذهناً ثاقباً واطلاعاً واسعاً بمراتب الرواة وبالمتون.

مثال الوهم في السند وهوغير قادح: حديث يعلى بن عبيد الطنافسي (أحد رجال الصحيح) عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي ﷺ: «البيعان بالخيار...»[1] الحديث.

(١) صحيح البخاري: كتاب البيوع (٢/ ٧٣٣)، صحيح مسلم: كتاب البيوع (٣/ ١١٦٤).

فَوَهِمَ يعلى بن عبيد على سفيان في قوله: عمرو بن دينار وإنما المعروف من حديث سفيان عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما.

قال ابن معين: يعلى بن عبيد ضعيف في الثوري، ثقة في غيره[1].

ومثال الوهم في المتن: حديث أبي سعيد بن أبي مريم عن مالك عن الزهري عن أنس رضي الله عنه مرفوعا: «لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تدابروا ولا تنافسوا»[2]، فقوله "ولا تنافسوا"، أدخله في الحديث ابن أبي مريم من حديث آخر لمالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «إياكم والظن فإن الظن أكذب الحديث». «ولا تحسسوا ولا تجسسوا ولا تنافسوا ولا تحاسدوا»[3].

والحديثان متفق عليهما غير لفظة: «ولا تنافسوا». رواها مسلم فقط.

والوهم يُعْرَفُ بتفرد الراوي، وبمخالفته غيره مع قرائن تنضم إلى ذلك.

والطريق إلى معرفته:

يكون بجمع طرق الحديث ، والنظر في اختلاف رواته في الضبط والإتقان.

قال علي بن المديني: الباب إن لم تجمع طرقه لم يتبين خطؤه[4].

---

(١) تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن يحيى بن معين (ص٦٣)، تهذيب التهذيب لا بن حجر (١١/ ٤٠٣).

(٢) صحيح البخاري: كتاب الأدب (٥/ ٧٣٣)، صحيح مسلم : كتاب البر والصلة (٤/ ١٩٨٥).

(٣) صحيح مسلم : كتاب البر والصلة (٤/ ١٩٨٥).

(٤) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع للخطيب (٢/ ٢٧٠).

السبب السابع

مخالفة الراوي للثقات

وتتضمن المخالفة ستة أنواع:

١ - المدرج.

٢ - الخبر المقلوب.

٣ - المزيد في متصل الأسانيد.

٤ - المضطرب.

٥ - المصحَّف.

٦ - المحرَّف.

١- المُدْرَج

المُدْرَجُ لغة (بفتح الراء):

مأخوذ من أدرجت الشيء في الشيء إذا أدخلته فيه وضَمَّنْتَهُ إياه.

وهو نوعان:

الأول: **مدرج الإسناد**

وهو: ما غَيَّرَ سياق إسناده.

من صوره: أن يكون عند الراوي حديثين بإسنادين مختلفين فيرويهما بأحدهما، أو يروي أحدهما بسنده الخاص به ويزيد فيه من الحديث الآخر شيئاً.

ومنها: أن يكون عنده متن الإسناد إلا طرفاً منه فإنه عنده بإسناد آخر؛ فيرويه تاماً بالإسناد الأول.

ومنها: أن يسمع الخبر عن شيخه إلا طرفاً منه فيسمعه عنه بواسطة، ثم يرويه تاماً محذوف الواسطة.

ومنها: أن يسمع الخبر عن جماعة مختلفين في إسناده فيرويه عنهم باتفاق من غير أن يبين اختلافهم.

الثاني: **مدرج المتن**

وهو: ما أدخل في متنه وضُمَّ إليه ما ليس منه بلا فَصْلٍ.

والغالب: وقوع الإدراج آخر الخبر، ووقوعه في أوله أكثر من وسطه.

من أمثلته: ما رواه الخطيب من طريق أبي قطن وشبابة عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا: «أسبغوا الوضوء، ويل للأعقاب من النار»[(١)].

فقوله: «أسبغوا الوضوء» مُدْرَجٌ من كلام أبي هريرة رضي الله عنه، فإن البخاري روى الحديث من طريق آدم بن أبي إياس عن شعبة عن محمد بن زياد عن أبي هريرة قال: «أسبغوا الوضوء فإن أبا القاسم صلى الله عليه وسلم قال: «ويل للأعقاب من النار»[(٢)].

قال الخطيب بعد ذكره الحديث: "وَهِمَ أبو قطن وشبابة بن سوار في روايتهما هذا الحديث عن شعبة على ما سقناه"[(٣)].

ومنها: حديث ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الطيرة شرك (وما منا) ولكن الله يذهبه بالتوكل»، رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح.

قال سمعت محمد بن إسمعيل يقول: كان سليمان بن حرب يقول: (وما منا) عندي من قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه[(٤)].

---

(١) تدريب الراوي للسيوطي (ص١٧٥).
(٢) صحيح البخاري: كتاب الوضوء (١/ ٧٢). صحيح مسلم : كتاب الطهارة (١/ ٢١٤).
(٣) تدريب الراوي للسيوطي (ص١٧٥).
(٤) انظر: سنن الترمذي : كتاب السير ، باب ما جاء في الطيرة (٤/ ١٦١).

دواعي الإدراج وحكمه وما يُعْرَفُ به

دواعي الإدراج كثيرة منها:

١ – تفسير الألفاظ الغريبة.

٢ – استنباط حكم من كلام النبي ﷺ.

٣– تبيان حكم شرعي.

حكم الإدراج:

لا يجوز الإدراج إلا ما كان منه تفسير غريب فلا يُمْنَع ، كما فعله الزهري وغيره من الأئمة.

يُعْرَف الإدراج بأمور منها:

١ – أن يُصَرِّحَ بعض الرواة بفصل تلك العبارة المدرجة ويضيفها إلى قائلها.

٢ – أن يستحيل إضافة ذلك إلى النبي ﷺ.

٢- الخبر المقلوب

الخبر المقلوب اصطلاحاً:

هو: ما انقلب بعض لفظه على راوٍ فتغير معناه.

ويسمى: المنقلب.

والقلب يقع في السند كما يقع في المتن.

فمن الأول: أن يكون الحديث مشهوراً براو فيجعل مكانه راو آخر من طبقته لغرض الإغراب ونحوه.

وممن كان يفعل ذلك من الرواة حماد بن عمرو النصيبي نسبة إلى نصيبين. قال البخاري: هو منكر الحديث(١).

ومن أمثلته حديث: «إذا لقيتم المشركين في طريق فلا تبدؤهم بالسلام»(٢).

قلبه حماد بن عمرو فرواه عن الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، وإنما هو عن سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه كما في صحيح مسلم(٣).

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (٣/ ٢٨) رقم ١١٧.

(٢) مسند أحمد (٢/ ٥٢٥)، والسنن الكبرى للبيهقي (٩/ ٢٠٣).

(٣) صحيح مسلم (كتاب السلام (٤/ ١٧٠٧).

ومن القلب في السند: ما يقع في أسماء الرواة بالتقديم والتأخير، مثل: مرة ابن كعب، وكعب بن مرة، اسم أحدهما كاسم أب الآخر.

ومثال القلب في المتن: ما رواه مسلم[1] من حديث: «السبعة الذين يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله»، وفيه: «ورجل تصدق بصدقة فأخفاها حتى لا تعلم يمينه ما أنفقت شماله»، وإنما هو: «حتى لا تعلم شماله ما تنفق يمينه» كما رواه البخاري[2] ومسلم[3] في إحدى روايتيه للحديث.

ومن القلب: أن يؤخذ إسناد متن فيجعل على متن آخر، ويؤخذ متن هذا فيجعل بإسناد آخر، كما فعل أهل بغداد مع أمير المؤمنين في الحديث الإمام البخاري رحمه الله؛ ليختبروه.

ذكر ذلك الخطيب في تاريخه[4]، وابن حجر في نكته على ابن الصلاح[5].

(١) صحيح مسلم: كتاب الزكاة (٢/ ٧١٥).
(٢) صحيح البخاري: كتاب الجماعة والإمامة (١/ ٢٣٤).
(٣) صحيح مسلم: كتاب الزكاة (٢/ ٧١٦).
(٤) تاريخ بغداد للخطيب (٢/ ٢٠-٢١).
(٥) النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر (٢/ ٨٦٧ - ٨٧٠).

٣- المزيد في متصل الأسانيد

المزيد في متصل الأسانيد:

هو: ما كانت المخالفة فيه: بزيادة راوٍ في أثناء سندٍ ظاهره الاتصال.

والحكم في ذلك: اعتبار الإسناد الخالي عن الزيادة إذا كان من لم يزدها أتقن ممن زاد في موضع الزيادة بالسماع، وإلا ترجحت تلك الزيادة.

مثال ذلك: ما رواه مسلم[1] والترمذي[2] من طريق عبدالله بن المبارك عن عبدالرحمن بن يزيد بن جابر عن بسر بن عبيدالله عن - أبي إدريس الخولاني- عن واثلة بن الأسقع عن أبي مرشد الغنوي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تجلسوا على القبور ولا تصلوا إليها».

قال أبو عيسى الترمذي[3]: قال محمد بن إسماعيل: "حديث ابن المبارك خطأ، أخطأ فيه ابن المبارك فزاد فيه: عن أبي إدريس، وإنما هو: بسر بن عبيدالله عن واثلة".

---

(١) صحيح مسلم: كتاب الجنائز (٢/ ٦٦٨).

(٢) سنن الترمذي: كتاب الجنائز (٣/ ٣٦٧).

(٣) المصدر السابق.

٤- المُضْطَـرِب

المضطرِب (بكسر الراء) اصطلاحاً :

هو: **ما روي على أوجه مختلفة، متساوية في القوة.**

سواء كان الاختلاف:

من راوٍ واحد: بأن رواه مرة على وجه ومرة على وجه آخر مخالف للأول.

أو أكثر من راوٍ واحد: بأن رواه جماعة كلٌّ على وجه مخالف للآخر.

والاضطراب يوجب ضعف الحديث ؛ لإشعاره بعدم ضبط رواته.

والاضطراب يقع في: **السند** وفى **المتن** وفى **كليهما**.

ثم إن تَرَجَّحَ أحد الأوجه بضبط راويه أو كثرة صحبته للمروي عنه أو غير ذلك من وجوه الترجيح ؛ فالحكم للوجه الراجح ، ولا يطلق على الحديث حينئذ وصف الاضطراب ولا له حكمه.

ومن أمثلة الاضطراب في المتن:

ما رواه الترمذي[1] عن شريك عن أبي حمزة عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس رضي الله عنها قالت: سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة فقال: «إن في المال لحقاً سوى الزكاة».

ورواه ابن ماجة[2] من نفس الطريق بلفظ:

«ليس في المال حق سوى الزكاة».

قال الحافظ العراقي[3]: "فهذا اضطراب لا يحتمل التأويل، وقيل: يمكن تأويله بأنها روت كلا اللفظين عنه ﷺ، ويكون الحق المثبت هو غير الواجب؛ كصدقة النفل، وإكرام الضيف، والحق المنفي هو الواجب"، والله أعلم.

---

(١) سنن الترمذي: كتاب الزكاة (٣/ ٤٨).

(٢) سنن ابن ماجة: كتاب الزكاة (١/ ٥٧٠).

(٣) البصيرة والتذكرة للعراقي (١/ ٢٤٥).

٥- المُصَحَّف

المُصَحَّف اصطلاحاً:

هو: ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرفٍ فأكثر بالنسبة إلى النقط مع بقاء صورة الخط.

ويقع في: **السند** وفي **المتن**.

فمن الأول: حديث شعبة عن العوام بن مراجم، بالراء المهملة والجيم، عن أبي عثمان النهدي عن عثمان بن عفان رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ: «لتؤدن الحقوق إلى أهلها». فصحَّفه يحيى ابن معين[١] وقال: العوام بن مزاحم، بالزاي والحاء بدلا الراء والجيم.

والحديث رواه مسلم[٢] من طريق أبي هريرة رضي الله عنه.

ومن الثاني: حديث «من صام رمضان وأتبعه ستا من شوال ...» رواه مسلم[٣].

صحَّفه أبوبكر الصولي فقال: «شيئاً من شوال» بدل ستاً[٤] (بالشين المعجمة والياء التحتية).

---

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤١).

(٢) صحيح مسلم: كتاب البر والصلة (٤/ ١٩٩٧).

(٣) صحيح مسلم: كتاب الصيام (٢/ ٨٢٢).

(٤) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٣)، الجامع للخطيب (١/ ٢٢٧).

٦- المُحَرَّف

المُحَرَّف اصطلاحاً:

هو: ما كانت المخالفة فيه بتغيير حرف فأكثر بالنسبة إلى الشكل مع بقاء صورة الخط.

من التحريف في الإسناد: إبدال "عَقيل" بفتح العين بـ"عُقيل" بالضم ونحو ذلك.

مثاله في المتن: حديث جابر رضي الله عنه: «رُمِيَ أُبَيٌّ يوم الأحزاب في أكحله»[١].

حرفه غندر فقال: «رُمِيَ أبي» بالإضافة، وإنما هو أُبَيٌّ بن كعب، وأمَّا أبو جابر فإنه كان قد استُشْهِدَ يوم أحد[٢].

---

(١) صحيح مسلم: كتاب السلام، باب لكل داء دواء (٤/ ١٧٣٠).

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح (ص٢٤٢).

السبب الثامن

الجهالة بالراوي

وسببها أمران:

الأول: أن تَكْثُرَ نعوت الراوي من: اسم، أو كنية، أو لقب، أو حرفة، أو نسب، أو نحوها، فَيُذْكَر بما لم يشتهر به لغرضٍ ، فيظن أنه آخر ، فيحصل الجهل بحاله.

مثال ذلك: محمد بن السائب الكلبي.

نَسَبَهُ بعضهم إلى جده فقال: محمد بن بشر، وسماه البعض: حماد بن السائب، وكناه بعضهم: أبا النضر، وبعضهم: أبا هشام، وبعضهم: أبا سعيد، فأصبح يُظَنُّ جماعة وهو شخص واحد.

وصُنِّفَ في بيان هذا السبب كتاب:

"المُوضِحْ لأوهام الجمع والتفريق في النعوت"[1].

والثاني: أن يكون الراوي مُقِلاً في الحديث، فلا تكثر الرواية والأخذ عنه.

وصُنِّفَ في بيان هذا السبب كتاب: "الوِحْدَان"[2].

(١) للخطيب البغدادي ، (وهو مطبوع في مجلدين).

(٢) المنفردات والوحدان، للإمام مسلم صاحب الصحيح (مطبوع في مجلد واحد).

أنواع المجهول

المجهول نوعان:

١ - **مجهول العين:** وهو: من لم يروِ عنه إلا واحد.

حكم روايته:

الرَدُّ، إلا أن يُوَثَّق ولو من قِبَلِ الراوي عنه، إذا كان من أهل الجرح والتعديل.

٢ - **مجهول الحال:** ويُسَمَّى: **المستور**.

وهو: من روى عنه أكثر من واحد من غير توثيق.

حكم روايته: التوقف، حتى يتبين حاله.

المُبهم وحكم روايته

المُبْهَم:

هو: من لم يُصَرَّحْ باسمه لأجل الاختصار ونحوه.

كأن يقول الراوي: "أخبرني: شيخ"، أو "رجل"، أو نحو ذلك.

حكم روايته: عدم القبول على الأصح، ولو أبهم بلفظ التعديل، كأن يقول الراوي: "أخبرني: ثقة" أو "ثَبْتٌ"؛ لأنه قد لا يكون ثقةً عند غيره.

السبب التاسع

البدعة

الابتداع لغة: الاختراع. شرعاً: المُحْدَثُ في الدين.

والبدعة نوعان:

١ - **مُكَفِّرَةٌ**: يُكَفَّرُ صاحبها، بأن يُنْكِرَ أمراً مجمعاً عليه متواتراً معلوماً من الدين بالضرورة، فهذا: لا تقبل روايته.

٢ - **مُفَسِّقَةٌ**: يُفَسَّقُ صاحبها، وهذا: تُقْبَل روايته ما لم يكن داعيةً إلى بدعته ولا ناقلاً يُرَوِّجُهَا، هذا ما اختاره الجمهور وهو الصحيح.

السبب العاشر

سُوءُ الحفظ

والمراد بسيئ الحفظ: من لم تَتَرَجَّحْ إصابته على خطئه.

وهو نوعان:

الأول: من نشأ على سوء الحفظ ولزمه ذلك في جميع أحواله. ويسمى خبره: الشاذ عند البعض.

الثاني: من طرأ عليه سوء الحفظ لكبر سنه أو ذهاب بصره أو ضياع كتبه أو نحو ذلك، فهذا يسمونه: المُخْتَلِط.

حكم رواية المُخْتَلِط:

١ - ما حَدَّثَ به قبل اختلاطه وهو معلوم: يُقْبَل.

٢ - ما حَدَّثَ به بعد اختلاطه: لا يُقْبَل.

٣ - ما لم يتميز: يُتَوَقَّف فيه.

أسئلة وتمارين

س ١: ما أسباب ردُّ الخبر ؟ وكم أقسام المردود باعتبار السقط من السند ؟ وما تعريف كل نوع؟

س ٢: ما السقوط الجلي وبم يعرف؟ وما السقط الخفي؟
ما الفرق بين المُدَلَّس والمُرْسَل الخفي؟

س ٣: سَمِّ ما يلي:
خبرٌ حذف من سنده راويان متواليان، وآخر من مبدأ سنده راوٍ ومن وسطه اثنان غير متواليين.
خبرٌ رواه الراوي عمن عاصره ولم يسمعه منه ولم يُعْرَف اللقاء بينهما، وآخر كذلك إلا أن لقياهما عُرِف.

س ٤: كم وجهاً للطعن في الراوي؟ وما الذي يقدح منها في عدالته ؟ وما الذي يقدح في ضبطه؟
ما الخبر الموضوع ؟ وما حكم روايته؟ وما المتروك ؟ وما المراد بالتهمة بالكذب؟ وضح ذلك مبيناً بعض دواعي الوضع ، وبعض ما يعرف به الوضع.

س ٥: بم يسمى خبرٍ فاحش الغلط أو كثير الغفلة أو الفاسق؟ وما الخبر المُعَلّ؟
ما المدرج متناً والمدرج إسناداً؟ وما حكم الإدراج ؟ وبم يعرف؟
ما المضطرب؟ ومتى يقدح الاضطراب؟ وما المصحَّف والمحرَّف؟ وضحهما بالمثال.

س ٦: كم أسباب الجهالة بالراوي؟ ومن مجهول العين، ومجهول الحال، والمبهم؟ وما حكم رواية كلٍ؟
ما البدعة شرعاً؟ وإلى كم تنقسم؟ وما حكم رواية المبتدع؟
ما المراد بسيئ الحفظ؟ ومن هو المختلط؟ وما حكم روايته؟

والحمد لله رب العالمين

نسأل الله تعالى لك التوفيق والنجاح

انتهى مقرر الفصل الدراسي الأول

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة
وكالة الجامعة للشؤون التعليمية
الإدارة العامة للمعاهد والدور
إدارة التوجيه والمناهج

قال الإمام عبدالله بن المبارك رحمه الله:

"الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" رواه مسلم في مقدمة صحيحه

مِنْ أَطْيَبِ المِنَحِ فِي عِلْمِ المُصْطَلَحِ

جمع وتأليف

الشيخ عبدالكريم بن مراد الأثري رحمه الله
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقاً

و

الشيخ عبدالمحسن بن حمد العباد حفظه الله
المدرس بقسم الدراسات العليا سابقا
والمدرس بالمسجد النبوي الشريف

الصف الأول الثانوي
الفصل الدراسي الثاني

اسم الطالب: ....

الجهة التعليمية: ....

فصل: (   )

طبعة
١٤٣٨/١٤٣٩هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

Islamic University In Madinah
الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

موقع الجامعة الإسلامية على شبكة المعلومات
www.iu.edu.sa

في هذا الكتاب مادة علميَّة ومعلومات مهمة فاستفد منها في حياتك
وحافظ على هذا الكتاب، واجعل نظافته تشهد على حسن سلوكك.

تنسيق وإخراج دار الحديث المدنية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وصحبه، ومن تبعه واهتدى بهديه إلى يوم الدين، وبعد:

فهذا كتاب في علم مصطلح الحديث وفق المنهج المقرر في المرحلة الثانوية في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، استقيناه من كتب أئمة هذا الشأن، مُعَرِّفِينَ فيه كل نوع من أنواع الحديث بأسلوبٍ سهلٍ وعبارةٍ واضحةٍ، فجاء - والحمد لله - مشتملاً على مهمات الفن مع الاختصار غير المخل ودون التطويل الممل، وسميناه:

« مِنْ أَطْيَبِ المِنَحِ فِي عِلْمِ المُصْطَلَحِ »

والله سبحانه وتعالى نسأل أن ينفع به طلاب العلم، فإنه على كل شيء قدير، وبالإجابة جدير.

المؤلفان

فهرس موضوعات الفصل الدراسي الثاني

الموضوع	الصفحة
خطبة الكتاب	١
فهرس موضوعات الفصل الدراسي الثاني	٢-٣
تقسيمُ الخبَرإلى مَرفوع وموقوف ومَقطوع	٥-٨
المرفوع وأنواعه	٥
الموقوف، الصحابي وما تعرف به الصحبة	٧
المقطوع والفرق بينه وبين المنقطع	٨
المخضرم	٨
العلو والنزول	٩-١٢
تقسيم الخبر إلى عال ونازل	١٠
أنواع النسبي	١١
رواية الأقران المدَبَّج	١٣
رواية الأكابر عن الأصاغر وعكس ذلك	١٤
السابق واللاحق	١٥
المهمل	١٦
من حَدَّثَ ونَسَى	١٧
المسلسل	١٨
المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، المتشابه	٢٠
تحمل الحديث وأداؤه	٢٢

الموضوع	الصفحة

الجَرح والتعديل ٢٨-٣٣

مراتب التزكية والتجريح ٢٩

مراتب التعديل ٢٩

مراتب الجرح ٣٢

أسئلة وتمارين ٣٤

معرفة الأسماء والكنى والأنساب والألقاب والموالى ٣٥-٤١

أنواع الولاء ٤٠

كتابة الحديث وعرضه وإسماعه ٤٢

الرحلة في طلب الحديث ٤٣

التصنيف في الحديث ٤٣-٤٤

أنواع التصنيف ٤٤

آداب : الشيخ و الطالب ٤٧-٤٩

خاتمة في أن : السنة حجة على جميع الأمة ٥٠-٥٦

تقسيمُ الخبَرِإلى: مَرفوع وموقوف ومَقطوع

ينقسم الخبر باعتبار منتهى سنده إلى:

مرفوع و موقوف و مقطوع

المرفوع وأنواعه

المرفوع اصطلاحاً:

ما أضيف إلى رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير صريحاً أو حُكْماً.

وأنواعه ستة وهي:

١- المرفوع القولي صريحاً:

نحو: أن يقول الصحابي: سمعت رسول الله ﷺ يقول كذا، أو يقول هو أوغيره: كان رسول الله ﷺ يقول كذا.

٢- المرفوع الفعلي صريحاً:

نحو: أن يقول الصحابي: رأيت رسول الله ﷺ يفعل كذا، أو يقول هو أوغيره: كان رسول الله ﷺ يفعل كذا.

٣- المرفوع التقريري صريحاً:

نحو: أن يقول الصحابي: فعلت بحضرة النبي ﷺ كذا، أو يقول هو أو غيره: فعل فلان بحضرة النبي ﷺ كذا، ولم يذكر إنكاره لذلك.

٤- المرفوع القولي حكماً:

نحو: أن يقول الصحابي غير المعروف بالأخذ عن أهل الكتاب قولاً لا مجال للرأي والاجتهاد فيه، ولا تَعَلُّق له ببيان غريب، أو شرح مشكل.
مثل إخباره عن الأمور الماضية: كبدأ الخلق ونحوه، أو إخباره عن الأمور الآتية: كالفتن ، وأحوال يوم القيامة، وكذا إخباره عما يحصل بفعله ثواب مخصوص ، أو عقاب مخصوص.

٥- المرفوع الفعلي حكماً:

نحو: أن يفعل الصحابي فعلاً لا مجال للرأي فيه.
كصلاة علي بن أبي طالب رضي الله عنه الكسوف في كل ركعة أكثر من ركوعين[١].

٦- المرفوع التقريري حكماً:

نحو: أن يخبر الصحابي: أنهم كانوا يفعلون في عهد النبي ﷺ كذا ولا يُنْكَر عليهم.

ومن الصيغ التي لها حكم الرفع:

قول الصحابي: من السنة كذا، أُمِرنا بكذا، نُهينَا عن كذا، أو يحكم الصحابي: على فعل من الأفعال بأنه طاعة لله تعالى أو لرسوله ﷺ أو معصية كقول عمار بن ياسر رضي الله عنه: «من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم ﷺ».
رواه أصحاب السنن[٢]، وعَلَّقَهُ البخاري[٣].

---

(١) انظر سنن البيهقي (٣/ ٣٣٠) ومصنف عبدالرزاق (٣/ ١٠٣).
(٢) سنن أبي داود: كتاب الصوم، باب كراهية صوم يوم الشك (٢/ ٧٤٩) الحديث رقم (٢٣٣٤).
سنن الترمذي: كتاب الصوم، باب في كراهية صوم يوم الشك (٣/ ٧٠) رقم الحديث (٦٨٦)، وقال الإمام الترمذي: حديث عمار حديث حسن صحيح.
سنن النسائي: كتاب الصيام، باب صيام يوم الشك (٤/ ١٥٣) الحديث رقم (٢١٨٨).
(٣) صحيح البخاري: كتاب الصوم (٢/ ٦٧٤).

الموقوف، الصحابي، وما تعرف به الصحبة

الموقوف اصطلاحاً:

ما أضيف إلى الصحابي من قولٍ، أو فعلٍ، أو تقريرٍ.

الصحابي:

هو من لقي النبي ﷺ مؤمناً به، ومات على الإسلام، ولو تخللت ذلك ردة على الأصح.

وتُعْرَف الصحبة:

١ – بالتواتر.

٢ – بالاستفاضة.

٣ – بإخبار بعض الصحابة.

٤ – بإخبار بعض ثقات التابعين.

٥ – بإخباره عن نفسه أنه صحابي إذا كانت دعواه ممكنة.

المقطوع، والفرق بينه وبين المنقطع

المقطوع اصطلاحاً:

ما أضيف إلى التابعي ، أومن دونه ، من قول أو فعل.

التابعي:

هو: من لقي صحابياً مؤمناً ، ومات على الإسلام.

الفرق بين: المقطوع و المنقطع

المقطوع: صفة من صفات المتن، مثل: الرفع، والوقف.

المنقطع: صفة من صفات الإسناد، مثل: التعليق، والإرسال.

المُخَضْرَم

المُخَضْرَم اصطلاحاً:

هو: من أدرك الجاهلية وزمن الرسول ﷺ ولم يَلْقَهُ.

والمخضرمون أكثر من عشرين نفساً، منهم:

الأحنف بن قيس، وأبو مسلم الخولاني، وأبو رجاء العطاردي، وأبو عثمان النهدي. وهم من التابعين على الصحيح.

العلو والنزول

قد خص الله تعالى هذه الأمة بالإسناد المتصل إلى نبيها ﷺ.

قال عبد الله بن المبارك:

"الإسناد من الدين، ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء" رواه مسلم في مقدمة صحيحه[1].

وقال سفيان الثوري: "الإسناد سلاح المؤمن[2]".

العلو اصطلاحاً: قلة رجال السند.
النزول اصطلاحاً: كثرة رجال السند.
وهما من صفات الإسناد.

وعلو الإسناد أفضل من النزول فيه؛ بشرط أن يكون السند العالي خاليا من الضعف، فأما إن كان مع الضعف فلا فضل فيه ولاسيما إن اشتمل على بعض الكذابين أو المتهمين بالكذب.

قال ابن الصلاح:

"العلو يُبْعِد الإسناد من الخلل؛ لأن كل واحد من رجاله يُحْتَمل أن يقع الخلل من جهته سهواً أو عمداً، ففي قلتهم قلة جهات الخلل"[3].

(١) صحيح مسلم: المقدمة (١/ ١٥)، المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٢٩).
(٢) وتمامه: "وإذا لم يكن معه سلاح فبأي شيء يقاتل". المجروحين لابن حبان: المقدمة (١/ ٢٧).
(٣) مقدمة ابن الصلاح (ص١٣٠) وتمام كلام ابن الصلاح: "وفي كثرتهم كثرة جهات الخلل وهذا جلي واضح".

تقسيم الخبر إلى: عال و نازل

ينقسم الخبر باعتبار علو سنده ونزوله إلى قسمين:

١- **الخبر العالي:**
هو: ما قَلَّ رجال سنده بالنسبة إلى سندٍ آخر يَرِدُ به ذلك الخبر بعددٍ كثير.

٢- **الخبر النازل:**
هو: ما كثر رجال سنده بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به ذلك الخبر بعددٍ قليل.

وكل من العالي والنازل نوعان: **مطلق** و **نسبي**.

العالي علواً مطلقاً:

هو: ما انتهى سنده إلى النبي ﷺ بعددٍ قليل بالنسبة إلى سند آخر يَرِدُ به الخبر بعددٍ كثير.

وضده: النازل نزولاً مطلقاً، وهو واضح.

العالي علواً نسبياً:

هو: ما انتهى سنده إلى إمام مشهور من أئمة الحديث، كمالك وشعبة مثلاً بعددٍ قليل بالنسبة إلى سند آخر وَرَدَ به ذلك الخبر بعددٍ كثير.

وضده: النازل نزولاً نسبياً.

أنواع النسبي

يتفرع من النسبي أربعة أنواع:

١- **الموافقة:**

وهي: أن يصل الراوي إلى شيخ أحد المصنفين، كالبخاري مثلاً من غير طريقه مع علو إسناد الراوي على إسناد البخاري.

ومَثَّلَ لذلك الحافظ[١]: بأن يروي البخاري حديثاً عن قتيبة عن مالك مثلاً قال: "فلو رويناه من طريق البخاري كان بيننا وبن قتيبة ثمانية، ولو رويناه من طريق أبي العباس السراج عن قتيبة لكان بيننا وبن قتيبة سبعة، فقد حصلت لنا الموافقة مع البخاري في شيخه قتيبة مع العلو".

٢- **البدل، ويسمى الإبدال:**

وهو: الوصول إلى شيخ شيخ أحد المصنفين من غير طريقه مع علو الإسناد على الإسناد إليه.

ومثال ذلك[٢]: ما قال الحافظ مشيراً إلى مثال الموافقة المذكور: "كأن يقع لنا ذلك الإسناد بعينه من طريق أخرى غير طريق البخاري إلى القعنبي عن مالك، فيكون القعنبي فيه بدلاً عن قتيبة شيخ البخاري".

وأكثر ما يعتبر كل من الموافقة والبدل إذا قارنا العلو، وإلا فهما واقعان بدونه.

---

(١) انظر نزهة الناظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص٥٩).
(٢) نفس المصدر (ص٥٩).

٣- المساواة:

وهي: أن يستوي عدد رجال سند الراوي مع سند أحد المصنفين.

ومثال ذلك: ما وقع للحافظ ابن حجر من أحاديث فيها بينه وبين النبي ﷺ عشرة رجال. وقد وقع للترمذي والنسائي بهذا العدد نفسه وهو ما رواه الترمذي[1] في فضل سورة الإخلاص، ورواه النسائي[2] في كتاب الصلاة عن أبي أيوب رضي الله عنه مرفوعا: «قل هو الله أحد تَعْدِلُ ثلث القرآن» قال الترمذي: "لا أعلم إسناداً أطول من إسناد هذا" الحديث، قال السيوطي: "وفيه ستة من التابعين"[3].

وللحافظ ابن حجر جزء جمع فيه عشرة أحاديث وسماه: "العشرة العشارية"[4].

قال الحافظ العراقي[5]:

"وكانت المساواة توجد قديماً، وأمّا اليوم فتوجد في مطلق العدد لا في حديث بعينه".

٤- المصافحة:

وهي: أن يستوي إسناد الراوي عدداً مع إسناد تلميذ أحد المصنفين.

فيكون الراوي كأنه لقي المصنف وروى عنه، وسميت بذلك لأن العادة جرت بالمصافحة بين من تلاقيا.

---

(١) سنن الترمذي: كتاب فضائل القرآن، باب: ما جاء في سورة الإخلاص (٥/ ١٦٧).
(٢) سنن النسائي: باب الفضل في قراءة قل هو الله أحد (٢/ ١٧٢).
(٣) انظر: سنن النسائي بشرح السيوطي.
(٤) الكتاب مطبوع ومتداول.
(٥) انظر: التبصرة والتذكرة شرح ألفية العراقي (٢/ ٢٥٨).

رواية الأقران و المُدَبّج

القرينان هما: المتقاربان في السن والأخذ عن المشائخ.

رواية الأقران اصطلاحاً:

هي: أن يروي قرين عن قرينه، كرواية الأعمش عن التيمي.

المُدَبَّج لغةً (بفتح الدال المهملة وتشديد الباء الموحدة):

مأخوذ من دِيْبَاجَتَي الوجه، وهما الخَدَّان لتساويهما وتقابلهما.

المُدَبَّج اصطلاحاً:

أن يروي القرينان كل منهما عن الآخر.

كرواية أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها عن أبي هريرة رضي الله عنه وروايته عنها، وكرواية مالك والأوزاعي، ورواية أحمد بن حنبل وعلي بن المديني كل عن الآخر.

تنبيه: المُدَبَّج أخص مطلقاً من الأقران.

من فوائد معرفة هذا النوع:

الأمن من أن يُظَنَّ زيادة في السند، أو يُظَنَّ إبدال «عن» بـ« و ».

رواية الأكابر عن الأصاغر وعكس ذلك

رواية الأكابر عن الأصاغر:

هي: رواية الشخص عمن دونه في السن أوفى العلم والحفظ.

كرواية محمد بن شهاب الزهري عن مالك، ورواية مالك عن عبدالله بن دينار، ومن هذا النوع: رواية الصحابة عن التابعين، كرواية العبادلة وغيرهم عن: كعب الأحبار، ورواية الآباء عن الأبناء.

من فوائد معرفة هذا النوع:

الأمن من أن يُظَنَّ القلب في السند؛ لأن العادة جرت برواية الأصاغر عن الأكابر.

رواية الأصاغر عن الأكابر:

هي: رواية الشخص عمن فوقه في السن أوفى العلم والحفظ.

وهي الطريقة المسلوكة.

من هذا النوع:

رواية الأبناء عن الآباء.

ورواية الأبناء عن الآباء عن الأجداد.

السابق و اللاحق

السابق و اللاحق:

هو: أن يشترك راويان متقدم ومتأخر موتاً في الرواية عن شيخ واحد مع التباعد بين وفاتيهما.

من أمثلته: أبو العباس السراج شيخ الإمامين البخاري ومسلم.

روى عنه البخاري وأبو الحسين الخفاف وبين وفاتيهما نحومائة وأربعين سنة لأن البخاري توفي عام ستة وخمسين ومائتين ، والخفاف عام ثلاثة أو أربعة أو خمسة وتسعين وثلاثمائة.

ومنها الإمام مالك: روى عنه الزهري وتوفي سنة ١٢٤ ، وأحمد بن إسماعيل السهمي وتوفي سنة ٢٥٩ ، وبين وفاتيهما مائة وخمسة وثلاثون سنة.

من فوائد معرفة هذا النوع:

الأمن من أن يُظَنَّ انقطاع سند المتأخر.

المُهْمَل

المهمل اصطلاحاً:

أن يروي الراوي عن شيخين متفقين:

في الاسم ، أو فى الاسم واسم الأب، أو نحو ذلك،

ولم يُمَيَّزَا بما يخص كل واحد منهما.

فإن كان الشيخان ثقتين: لم تضر الجهالة بهما.

من ذلك ما وقع للبخاري من روايته عن "أحمد" عن ابن وهب،

فهو: إما أحمد بن صالح، أو أحمد بن عيسى وكلاهما ثقة.

وإن كان أحدهما ثقة والآخر ضعيفاً: ضَرَّت الجهالة.

نحو:

- سليمان بن داود الخولاني: ثقة.
- وسليمان بن داود اليمامي: ضعيف.

الفرق بين المهمل والمبهم:

أن المُهْمَلَ ذُكِرَ اسمه مع الاشتباه، والمُبْهَم لم يذكر اسمه.

من حَدَّثَ ونَسَى

من حَدَّثَ ونَسَى:

هو: أن يُنْكِرَ الشيخ رواية ما حدث به تلميذه عنه.

حكم ذلك المروي:

الرد إن أنكره الشيخ على سبيل القطع واليقين.

كأن يقول: "ما حدثته بذلك" أو "يكذب علي" أو نحو ذلك.

ولا يكون الرد قادحاً في عدالة واحد منهما، إذ ليس أحدهما أولى بالطعن من الآخر.

وإن أنكره الشيخ على سبيل التردد والشك:

كأن يقول: "لا أذكر" أو "لا أعرفه" أو "نحو ذلك":

فَيُقْبَل المروي محمولاً على نسيان الشيخ وتَذَكُّرِ التلميذ، إذ المثبت الجازم مقدمٌ على النافي المتردد.

مثال ذلك: ما رواه أبو داود[1] والترمذي[2] من حديث سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً في قصة الشاهد واليمين.

قال عبدالعزيز بن محمد الدراوردي: حدثني به ربيعة بن أبي عبد الرحمن عن سهيل، فلقيت سهيل فسألته عنه فلم يعرفه فقلت: حدثني ربيعة عنك كذا.

فصار سهيل بعد ذلك يقول: حدثني عبدالعزيز عن ربيعة عني أني حدثته عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً بكذا.[3]

وللدارقطني في هذا النوع مُصَنَّف سماه: "من حَدَّثَ ونَسِي".

(١) سنن أبي داود: كتاب الأقضية (٤/ ٣٤).
(٢) سنن الترمذي: كتاب الأحكام (٣/ ٦٢٧)، وسنن ابن ماجة: كتاب الأحكام (٢/ ٧٩٣).
(٣) انظر سنن أبي داود (٤/ ٣٤).

الـمُسَلسَلْ

الـمُسَلْسَل :

هو: ما اتفق رواته أو بعضهم على وصف للرواة أو الرواية.

وصفات الرواة: أقوالهم وأفعالهم.

وصفات الرواية: ما يتعلق بصيغ الأداء أو بِزَمَنِها ومكانها.

وهو نوع واسع جدا.

من فوائده: اشتماله على مزيد الضبط من رواته.

من أمثلته: ما رواه الحافظ ابن عساكر في تاريخه(١): "قال حدثنا أبو الحسن علي بن مسلم الفقيه وأخذ بلحيته، ثنا عبدالعزيز بن أحمد وأخذ بلحيته، أنا أبو عمر وعثمان بن أبي بكر وأخذ بلحيته، ثنا محمد بن إسحاق العبدي وأخذ بلحيته، أنبأنا أحمد بن مهران وأخذ بلحيته، ثنا سليمان بن شعيب الكيساني(٢) وأخذ بلحيته، ثنا شهاب بن خراش وأخذ بلحيته، ثنا يزيد الرقاشي وأخذ بلحيته، ثنا أنس بن مالك رضي الله عنه وأخذ بلحيته، قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «لا يؤمن العبد حتى يؤمن بالقدر خيره وشره وحُلْوِهِ ومُرِهِ»

---

(١) تاريخ مدينة دمشق لابن عساكر (٣٨/ ٣٢٠).

(٢) زاد المحقق محب الدين العمروي في سنده بين سليمان بن شعيب الكيساني وشهاب بن خراش [سعيد الأدم] وقال في الهامش: ما بين معكوفتين سقط من الأصل فاختلَّ السند، وهذه الإضافة عن نسخة (م) لتقويم السند (نفس المصدر (٣٨/ ٣٢٠).

وقبض رسول الله ﷺ على لحيته وقال: «آمنت بالقدر خيره وشره وحلوه ومره»".

ومن الأمثلة: ما رواه أبو داود[1] والنسائي[2] عن معاذ رضي الله عنه

أن رسول الله ﷺ قال لمعاذ:

«إني أحبك فقل دبر كل صلاة اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك».

فقد سَلْسَلَ جميع رواة الحديث بقول كل راوٍ لمن روى عنه:

"إني أحبك يا فلان فقل دبر كل صلاة:

« اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك » ".

(١) سنن أبي داود: كتاب الصلاة (٢/ ١٨٠).

(٢) سنن النسائي: كتاب السهو (٣/ ٥٣).

المتفق والمفترق، المؤتلف والمختلف، المتشابه

من أهم أنوع علوم الحديث:

المتفق والمفترق، والمؤتلف والمختلف، والمتشابه من الأسماء والألقاب والأنساب.

ومن لم يعرف ذلك ممن يشتغل بالحديث ، لم يأمن على نفسه العِثَار ولم يسلم من القدح الجارح.

المُتّفَق والمُفْتَرِق

هو: ما اتفقت أسماء الرواة أو مع أسماء الآباء فصاعداً لفظاً وخطاً، واختلفت أشخاصهم.

نحو: عبدالله بن عمر و عبدالله بن عباس.

و: عبدالله بن زيد بن عاصم و عبد الله بن زيد بن عبدربه.

فائدة معرفة هذا النوع:

الأمن من اللبس فربما يُظَنُّ المتعدد واحداً كما وقع لبعضهم، وربما يكون بعض المتفقين في الأسماء ضعيفاً ؛ فَيُضَعَّفُ الثِّقَة ويُوَثَّقُ الضَّعِيف.

المُؤْتَلَف والمُخْتَلِف

هو: أن تأتلف الأسماء أو الألقاب أو الأنساب خطاً وتختلف نطقاً.

نحو: **مِسْوَر** (بكسر الميم وسكون السين المهملة وفتح الواو المخففة)

و **مُسَوِّر** (بضم الميم وفتح السين وتشديد الواو المكسورة).

سَلاَمْ (بالتخفيف) و **سَلاَّمْ** (بالتشديد).

فائدة معرفة هذا النوع:

الأمن من التصحيف والتحريف.

المُتَشَابِه من الأسماء والألقاب والأنساب

هو: مؤلف من النوعين السابقين.

وحَدُّهُ:

أن تتفق أسماء الرواة لفظاً وخطاً، وتختلف أسماء الآباء لفظاً لا خطاً، أو بالعكس.

نحو: محمد بن **عَقيل** (بفتح العين المهملة) و محمد بن **عُقيل** (بالضم).

شريح بن النعمان (بالشين المعجمة والحاء المهملة) وهو تابعي مشهور

و **سريج** بن النعمان (بالسين المهملة والجيم) من شيوخ البخاري.

تحمّل الحديث وأداؤه

تَحَمُّل الحَدِيث: روايته وأخذه عن المشائخ.

ويشترط في الأصح في ذلك اعتبار: الفهم والتمييز.

أَدَاء الحَدِيث: التحديث بما قد تحمله.

ويشترط فيمن يُحْتَجُّ بروايته: **العدالة** و **الضبط**.

طرق التحمل وصيغ الأداء

١- **السماع من لَفْظ الشيخ**
إملاءً من حِفْظِهِ أو تحديثاً من كتابه

وهو أرفع طرق التحمل.

ويقال في الأداء:

سمعت أو سمعنا فلاناً ثم حدثني.

أو: حدثنا ثم أخبرني.

أو: أخبرنا ثم أنبأني، ونبأني وأنبأنا ونبأنا.

واللفظ الأول أصرح في الدلالة على السماع.

٢- القراءة على الشيخ

ويسميها البعض عَرْضاً؛ لأن القارئ يعرض على الشيخ ما يقرأه، سواء قرأ الطالب بنفسه على الشيخ من حفظه أو كتابه، أو قرأ عليه غيره وهو يسمع، وسواء أكان الشيخ حافظاً لما يُقْرَأُ عليه أو أمسك أصله هو أو ثقة غيره.

ويقال في الأداء: قرأت أو قُرِئَ على فلان وأنا أسمع.

وله أن يُعَبِّرَ بما سبق من الصيغ، بشرط أن يقيد بالقراءة لا مطلقا.

نحو: "حدثني فلان قراءة عليه".

هل العرض مساوٍ للسماع من لفظ الشيخ أو دونه أو فوقه رتبة؟

أقوال أرجحها: أن السماع أرفع.

والأصل فيه: الاقتداء بالنبي ﷺ، فإنه كان يقرأ القرآن على الناس ويعلمهم السنن.

٣- الإجازة

وهي: الإذن في الرواية لفظاً أو كتابة.

وهي أنواع:

أ- أن يجيز مُعَيَّناً بِمُعَيَّنٍ وهو أعلاها.

نحو: أجزتك أن تروي عني صحيح مسلم.

ب- الإجازة لمعين بغير معين.

نحو: أجزتك رواية مسموعاتي.

ج- الإجازة لغير معين بمعين.

نحو: أجزت لمن أدركني رواية صحيح البخاري.

د- الإجازة لغير معين بغير معين.

نحو: أجزت لأهل زماني رواية مسموعاتي.

هـ- الإجازة لمعدوم تبعا لموجود.

نحو: أجزت لفلان ومن يولد له بعد بكذا.

٤- المناولة

وهي نوعان:

الأول: **المقرونة بالإجازة**. وهي أرفع أنواع الإجازة مطلقا.

وصورتها: أن يناول الشيخ الطالب أصله أو فرعاً مقابلاً به ويقول له:

هذه روايتي عن فلان فاروه عني.

وشرطه: أن يبقى أصله عند الطالب عارية أو هبة أو تمليكا لينقل عنه.

والثاني: **المجردة عن الإجازة**، بأن يناوله أصله أو ما قام مقامه مقتصراً على قوله: هذا سماعي أو روايتي عن فلان. ولم يعتبر بها عند الجمهور.

صورة الأداء بالإجازة أو المناولة

حدثني فلان إجازة أو مناولة،

وكذا: أخبرني إجازة أو مناولة، أو نحو ذلك.

٥- المكاتبة

وهي: أن يكتب الشيخ مسموعه لحاضر أو غائب بخطه أو بأمره.

وهي نوعان:

أ- **مقرونة بالإجازة:** وهي في الصحة والقوة مثل المناولة المقرونة بالإجازة.

ب- **مجردة عن الإجازة:** وحكمها حكم المناولة المجردة عن الإجازة.

صورة الأداء: حدثني فلان مكاتبة أو كتب إلي فلان أو نحو ذلك.

٦- الإعلام

وهو: أن يقول الشيخ: هذا الكتاب من مسموعاتي عن فلان.
مقتصراً على ذلك.

٧- الوصية

وهي: أن يوصي الشيخ بكتاب عند موته أو سفره لأحد.

ويقال في الأداء: أوصى إلي فلان أو نحو ذلك.

٨- الوجادة

وهي: أن يجد أحدٌ حديثاً أو كتاباً بخط شيخٍ يعرفه.

ويقول في الأداء:

وجدت أو قرأت بخط فلان أو نحو ذلك.

والمروي بالوجادة من قبيل المنقطع.

ويشترط لصحة الرواية بكل من: الإعلام، والوصية، والوجادة:

أن يكون مقروناً بالإجازة على الصحيح[(١)].

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص٦٥).

الجـرح و التعديـل

يشترط في الجارح والمعدل:

العلم والتقوى والورع والصدق وتجنب التعصب

ومعرفة أسباب التزكية والتجريح ، فلا يقبلان إلا من متيقظ عارف بأسبابها.

وإذا تعارض الجَرْحُ المُفَسَّرُ والتعديلُ في راوٍ واحدٍ:

فالجرح مُقَدَّمٌ على التعديل.

قال الحافظ ابن حجر(١):

قولهم: إن الجرح لا يُقْبَلُ إلا مفسراً هو فيمن اختلف في توثيقه وتجريحه من الرواة.

وأما من جهل ولم يُعْلَم فيه سوى قول إمام من أئمة الحديث:

إنه متروك ، أو ضعيف ، أو نحوه؛ فإن القول قوله ، ولا يُطَالَب بتفسير ذلك.

(١) انظر نزهة النظر شرح نخبة الفكر لابن حجر (ص٧٣).

مراتب التزكية والتجريح

جعل السخاوي في شرح الألفية[1] والشيخ أكرم السندي في كتابه: "إمعان النظر بشرح شرح نخبة الفكر[2]" لكل من ألفاظ الجرح والتعديل ست مراتب وهي كما يلي:

مراتب التعديل

الأولى وهي أعلاها: الوصف بما دل على المبالغة أو عبر عنه بأفعل.
نحو: "فلان أوثق الناس" أو "أثبت الناس" أو "إليه المنتهى في الضبط" أو "لا أعرف له نظيراً" أو نحو ذلك.

ثم الثانية نحو: "فلان لا يُسْأَلُ عنه".

ثم الثالثة وهي: ما تأكد بصفة من الصفات الدالة على التوثيق.
نحو: "ثقة ثقة" أو "ثبت حجة" أو "ثقة ضابط" أو نحو ذلك.
وأكثر ما وجد من ذلك قول ابن عيينة:
"حدثنا عمرو بن دينار وكان ثقة ثقة ثقة ..." إلى أن قالها تسع مرات.

---

(١) انظر فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٦١ - ٣٦٩).
(٢) انظر إمعان النظر لأكرم السندي (ص٢٦٠).

ثم الرابعة وهي: ما عُبِّرَ عنه بصيغة دالة على التوثيق من غير توكيد. نحو: "حجة" أو "ثقة" أو "ثبت" أو نحوه.

والحجة أقوى من الثبت.

ثم الخامسة نحو: "فلان صدوق" أو "مأمون" أو "ليس به بأس" أو "لا بأس به" عند غير ابن معين.

قال البدر بن جماعة في مختصره[1]: "قال ابن معين: إذا قلت في الراوي: لا بأس به أو ليس به بأس فهو ثقة". وهذا خبر منه عن نفسه. ونحوه في: مقدمة ابن الصلاح[2].

ثم السادسة وهي: ما أشعر بالقرب من التجريح وهو أدنى المراتب. نحو: "فلان ليس ببعيد عن الصواب" أو "شيخ" أو "يُعْتَبَر به" أو "شيخ وسط" أو "روى عنه الناس" أو "صالح الحديث" أو "يكتب حديثه" أو "مقارب الحديث" أو "صويلح" أو "صدوق إن شاء الله" أو "أرجو أن لا بأس به" أو نحو ذلك.

(١) المنهل الراوي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة (ص٦٥).
(٢) مقدمة ابن الصلاح (ص٥٩).

قال السخاوي[1]: ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب:

"الاحتجاج بأهل الأربع الأول منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها، ولكن يُكْتَبُ حديثه ويُخْتَبَر.

وأما السادسة فالحكم في أهلها دون حكم أهل التي قبلها وبعضهم يَكْتُبُ حديثه للاعتبار دون اختبار ضبطهم لوضوح أمرهم فيه".

(١) فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٤٠) والسياق الكامل لكلام السخاوي: ثم إن الحكم في أهل هذه المراتب الاحتجاج بالأربعة الأولى منها، وأما التي بعدها فإنه لا يحتج بأحد من أهلها لكون ألفاظها لا تشعر بشريطة الضبط بل يكتب حديثهم ويختبر. انظر فتح المغيث بتحقيق وتعليق: علي حسن علي (٢/ ١١٦).

مراتب الجرح

الأولى وهي أسوؤُها: ما دل على المبالغة.

نحو: "فلان أكذب الناس" أو "إليه المنتهى في الكذب"

أو: "هو ركن الكذب" أو "معدنه" أو نحو ذلك.

ثم الثانية: ما دون ذلك وان اشتملت على المبالغة.

نحو: "فلان دَجَّال" أو "كَذَّاب" أو "وَضَّاع"

وكذا: "يضع الحديث" أو "يكذب".

ثم الثالثة نحو: "فلان متهم بالكذب" أو "الوضع"

أو: "يسرق الحديث" أو "ساقط" أو "متروك" أو "هالك"

أو: "ذاهب الحديث" أو "تركوه" أو "لا يعتبر به" أو "ليس بثقة"

أو نحو ذلك.

ثم الرابعة نحو: "فلانٌ رُدَّ حديثه" أو "مردود الحديث" أو "ضعيف جداً"

أو: "واهٍ بمرة" أو "طرحوه" أو "لا يُكتب حديثه" أو "لا تحل الرواية عنه"

أو: "ليس بشيء" عند غير ابن معين.

قال السخاوي في شرح الألفية[1]: "قال ابن القَطَّان: إن ابن معين إذا قال في الراوي: ليس بشيء ؛ يريد أن أحاديثه قليلة"، ونحوه في مقدمة الفتح[2].

(١) فتح المغيث شرح ألفية العراقي للسخاوي (١/ ٣٤٥) بلفظ (إنما يريد أنه لم يرو حديثا كثيراً).
(٢) هدي الساري لابن حجر (ص٤٢١) بلفظ (ليس بشيء، يعني: أن أحاديثه قليلة جداً).

ثم الخامسة نحو: "فلان لا يحتج به" أو "ضَعَّفُوه" أو: "مُضْطَّرِب الحديث" أو "ضعيف" أو "له ما يُنْكَر" أو: "له مَنَاكِير" أو "مُنْكَرُ الحديث" عند غير البخاري.

قال الحافظ الذهبي في "الميزان"[1] في ترجمة أبان بن جبلة الكوفي وسليمان بن داود اليمامي: "إن البخاري قال: كل من قُلْتُ فيه: منكر الحديث لا تحل الرواية عنه".

ثم السادسة وهي أسهلها نحو: "فلانٌ فيه مقال" أو "أدنى مقال" أو: "يُنْكَر مرة ويُعْرَفُ أخرى" أو "ليس بذاك" أو "ليس بالقوي" أو: "ليس بالمتين" أو "ليس بحجة" أو "ليس بعمدة" أو: "ليس بالحافظ" أو "فيه شيء" أو "فيه جهالة" أو "سيىء الحفظ" أو: "لين الحديث" أو "فيه لين".

ومنه قولهم:
"فلان تكلموا فيه" أو "فلان فيه نظر" أو "سكتوا عنه" عند غير البخاري.
قال الحافظ العراقي في شرح ألفيته[2]: "فلان فيه نظر أو فلان سكتوا عنه، هاتان عبارتان يقولها البخاري فيمن تركوا حديثه".

قال السخاوي في شرح الألفية[3]:
"ثم الحكم في أهل هذه المراتب:
أنه لا يُحْتَجُّ بأحد من أهل الأربع الأول منها ولا يُسْتَشْهَدُ به ولا يُعْتَبَر.
وكل من ذُكِرَ في الخامسة والسادسة يُعْتَبَرُ بحديثه أي: يُخَرَّجُ للاعتبار".

(١) ميزان الاعتدال للذهبي (١/ ٦).
(٢) التبصرة والتذكرة للعراقي (٢/ ١١).
(٣) انظر: فتح المغيث للسخاوي (١/ ٣٤٧).

أسئلة وتمارين

س ١: ما أنواع الخبر باعتبار منتهى سنده؟ وكم نوعاً للمرفوع وضِّحْهَا بالتمثيل. ومن هو الصحابي؟ وبم تعرف الصحبة؟ ومن هو التابعي؟ ومن المخضرمون؟ وهل هم من الصحابة أو التابعين؟

س ٢: ما العالي وما النازل؟ وما أنواع كل منها؟

س٣: ما الموافقة؟ وما البدل؟ وما المساواة؟ وما المصافحة؟

س ٤: عرف الأقران والمدبَّجَ ورواية الأكابر عن الأصاغر وعكس ذلك، والسابق واللاحق والمهمل، ثم اذكر ما تعرف عن فوائد هذه الأنواع.

س ٥: ما حكم الراوي الذي أنكر الشيخ روايته عنه؟ وهل إنكار الشيخ قدح في عدالته أو في عدالة الراوي عنه؟ وما المسلسل؟ وما فائدة التسلسل؟ وما المتفق والمفترق؟ وما المؤتلف والمختلف من الأسماء؟ وما فائدة كل نوع؟

س ٦: ما المراد بتحمل الحديث وأدائه؟ وماذا يشترط في كل؟

س ٧: اذكر بعض طرق التحمل والصيغ المستعملة في الأداء موضحا حكم الرواية بكل من الإعلام والوصية والوجادة.

س ٨: ما يشترط في كل من الجارح والمعدل؟ وما حكم الجرح والتعديل إذا تعارضا؟

س ٩: اذكر مراتب الجرح والتعديل مبينا حكم أهل هذه المراتب، ثم وضح المراد بقولهم: لا بأس به، وليس بشيء عند ابن معين، والمراد بقولهم: فيه نظر وسكتوا عنه عند البخاري.

معرفة الأسماء والكنى والأنساب والألقاب والموالى

ممّا تمسّ الحاجة إليه: معرفة أسماء ذوي الكنى من الرواة، ومعرفة كنى ذوي الأسماء منهم؛ لأن الراوي قد يُذْكَرُ باسمه تارةً، وبكنيته تارةً، فَيَظُنُّ من لا معرفة له بذلك: أنهما شخصان وهما في الحقيقة شخص واحد.

وهو أنواع:

١- من اشتهر باسمه دون كنيته ، أو عكس ذلك.

نحو: طلحة بن عبيد الله، وعبد الرحمن بن عوف، والحسن بن علي، فكنية كل منهم: أبو محمد.

ونحو: أبو إدريس الخولاني اسمه: عائذ الله، وأبو إسحاق السبيعي اسمه: عمرو.

٢- من اسمه كنيته.

نحو: أبو بلال الأشعري عن شريك، وأبو حَصِين (بفتح الحاء المهملة) عن أبي حاتم الرازي، قال كل منهما: "اسْمِي كُنْيَتِي".

٣- من اخْتُلِفَ في اسمه.

نحو: أبي هريرة رضي الله عنه اخْتُلِفَ في اسمه واسم أبيه على نحو ثلاثين قولاً أشهرها: عبد الرحمن بن صخر.

٤- من اخْتُلِفَ في كنيته.

نحو: أسامة بن زيد فقيل كنيته: أبو خارجة أو أبو محمد أو أبو عبد الله، أقوال.

٥- من كَثُرَتْ كُنَاه.

نحو: ابن جريج له كنيتان: أبو خالد و أبوالوليد.

٦- من وافقت كنيته اسم أبيه أو عكس ذلك.

نحو: أبو مسلم الأغر بن مسلم المدني الراوي عن أبي هريرة رضي الله عنه وأبي إسحاق الطالقاني ابن إسحاق ونحو: إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي.

٧- من وافق اسم أبيه اسم شيخه.

نحو: الربيع بن أنس عن أنس رضي الله عنه فأبوه بكري وشيخه أنس بن مالك خادم النبي صلى الله عليه وسلم.

٨- من وافق اسم الراوي عنه اسم شيخه.

مثل: الإمام البخاري يروي عنه مسلم صاحب الصحيح وروى البخاري عن مسلم بن إبراهيم الفراهيدي الأزدي فقد يظن من لا يعرف ذلك إذا سمع: حدثنا مسلم عن البخاري عن مسلم، أن هذا إسناد مقلوب أو فيه تكرار وليس كذلك.

٩- من أتفق اسمه واسم شيخه وشيخ شيخه.

نحو: عمران عن عمران عن عمران:

فالأول: عمران القصير، والثاني: أبو رجاء العطاردي، والثالث: عمران ابن حُصَين (الصحابي المعروف) رضي الله عنه .

١٠- من اتفق اسمه واسم أبيه واسم جده.

نحو: الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي ابن أبي طالب رضي الله عنه.

١١- من وافقت كنيته كنية زوجته.

نحو: أبو أيوب وأم أيوب الصحابيين رضي الله عنهما.

تنبيه

وكذلك من المهم: معرفة الأسماء المجردة عن الكنى، والكنى المجردة عن الأسماء، ومعرفة المفردة من الأسماء والكنى والألقاب، وهي التي لم يُسَمَّ بها الا واحد.

فمن الأسماء المفردة:

أَجْمَدْ[١] بن عجيان رضي الله عنه، وسَنْدَرْ[٢] رضي الله عنه (بالفتح) مولى زنباع الجذامي.

ومن الكنى المفردة:

أبو العشراء، اسمه: أسامة.

وأبو العُبَيدَيْنِ (بالتثنية والتصغير)، اسمه: معاوية بن سبرة (من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه).

ومن الألقاب المفردة:

سَفِينَةَ (مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم)، اسمه: عمير أو مهران أو صالح، وقيل غير ذلك.

وسحنون[٣] اسمه: عبد السلام بن سعيد القيرواني.

(١) "أَجْمَدْ" بالجيم، انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (١/ ٣٤)، ترجمة رقم (٣٩).
(٢) انظر: الإصابة في تمييز الصحابة، لابن حجر (٢/ ٨٣)، ترجمة رقم (٣٥١٧).
(٣) سحنون: صاحب المدونة الكبرى في الفقه المالكي.

ومثل الأسماء والكنى في العناية بها معرفة: الألقاب والأنساب.

واللقب قد يكون بلفظ الاسم. نحو: سَفِينَة (خادم النبي ﷺ).

وقد يكون بلفظ الكنية. نحو: أبو تراب لَقَبُ علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

وقد يكون نسبته إلى عاهة أو صناعة أو حرفة. نحو: الأعرج والخياط والبَزَّار.

والنسبة تقع تارة إلى القبيلة: وهم بنو أب واحد. نحو: القرشي والدوسي.

وتارة إلى الوطن: وهو محل إقامة الإنسان من بلدة أو ضيعة (وهي المزرعة) أو سكة (وهي المحلة). نحو: البغدادي و الضيعي.

و القطيعي و الدارقطني، نسبة إلى: قطيعة دقيق، والدارقطن؛ محلتان ببغداد.

وقد تكون النسبة إلى غير الأب. نحو: المقداد بن الأسود، نُسِبَ إلى الأسود بن عبد يغوث الزهري، كان في حِجْرِهِ فَتَبَنَّاهُ، وإنما هو: المقداد بن عمرو بن ثعلبة الكندي.

وقد تكون النسبة إلى الأم. نحو: بلال بن حمامة، وأبوه رباح، وإسماعيل بن علية، وأبوه إبراهيم بن مقسم الأسدي ولاءً.

وقد تكون النسبة إلى غير ما يتبادر إلى الذهن. نحو: خالد الحَذَّاء، كان يجالس الحذائين.

وقد تقع الأنساب ألقاباً. نحو: خالد بن مخلد القطواني الكوفي، لقب بذلك نسبة إلى: قطوان، وهو طويل الرجلين المتقارب الخَطْوِ.

ومن المهم أيضا معرفة أسباب الألقاب والأنساب:
إذ قد تكون أحياناً على خلاف الظاهر.

نحو: معاوية بن عبدالكريم الضَّالّ؛ ضَلَّ في طريق مكة المكرمة، وعبد الله بن محمد الضعيف، لِضَعْفٍ في جسمه.

قال الحافظ عبد الغني بن سعيد الأزدي:
"رجلان جليلان لَزِمَهُمَا لقبان قبيحان"[1].

ونحو: الحسن بن يزيد القَوِيّ؛ لقوته على العبادة.

وأبو مسعود عقبة بن عمرو البَدْرِي، لم يشهد بدراً ، وإنما سَكَنَه فَنُسِب إليه على الأصح[2].

ومما يتصل بما تقدم:

معرفة الموالي من العلماء والرواة، ومعرفة الإخوة والأخوات منهم.

(١) انظر تهذيب التهذيب لابن حجر (١٠/ ٢١٤).
(٢) انظر التاريخ الكبير للبخاري (٦/ ٤٢٩) رقم (٢٨٨٤)، الكنى والأسماء لمسلم (٢/ ٧٧٨). تهذيب التهذيب لابن حجر (٧/ ٢٤٨).

أنواع الولاء

الولاء على ثلاثة أنواع:

١ - ولاء بالعِتْقِ:

وهي الأكثر، وكثير من الرواة نُسِبَ إلى قبيلة مُعْتِقَة.

نحو: الليث بن سعد المصري الفَهْمِي، مولى فَهْم.

نسبة إلى قبيلة فَهْم وهي: قبيلة قيسية مُضَرِيَّة.

٢ - ولاء بالإسلام:

وهو: إن أسلم رجل على يد رجل آخر نسب إلى قبيلته.

نحو: محمد بن إسماعيل البخاري، الجُعْفِيُّ ولاءً، أسلم جده المغيرة على يد: اليمان بن أخنس الجُعْفِيُّ فَنُسِبَ إليه.

٣ - ولاء بالحِلف (بالكسر):

من المحالفة، وهي: المعاقدة على التآزر والتناصر.

نحو: الإمام مالك بن أنس الأصبحي، التيمي ولاءً.

[قيل: قَدِمَ مالك بن أبي عامر - جَدُّ مالك - المدينة متظلماً من بعض ولاة اليمن، فَمَالَ إلى بعض بني تيم بن مُرَّة من قريش، فعاقده وصار معهم][1].

وقيل: إن جده مالك بن أبي عامر كان أجيراً لطلحة بن عبدالله التيمي.

---

(١) انظر كتاب: مالك بن أنس، لعبد الغني الدقر، (ص٢٢).

هذا، ولفظ المولى مشترك بين:

المولى الأعلى: وهو المُعْتِق (بالكسر)، والمُحالَف (بالفتح)، ومن أسلم على يديه غيره.

وبين:

المولى الأسفل: وهو العتيق، والمحالِف (بالكسر)، والمسلم على يد الغير.

ومن فوائد معرفة الموالي من الرواة ومعرفة الإخوةِ والأخوات منهم:

الأمن من اللبس والسلامة:

- من أن يظن المتعدد واحداً.
- أو أن يظن غير الأخ أخاً للاشتراك في اسم الأب.

مثل: عبد الله بن دينار وعمرو بن دينار.

كلاهما من طبقة واحدة وليسا أخوين.

كتابة الحديث، وعرضه، وإسماعه

كتابة الحديث

وهي أن تكون:
بخط واضح جلي، ويُشكَّل المُشْكَلُ منه، ويَنقَّطُ، ويُكْتَبُ الساقط على الحاشية اليمنى إن أمكن، وإلا ففي اليسرى.

سماع الحديث

هو: تلقيه وأخذه عن المشايخ.
وشرطه: أن يكون الطالب يقظاً وقت السماع من لفظ الشيخ، أو القراءة عليه، وأن لا يتشاغل بما يُخِلُّ من: كلامٍ، أو قراءةٍ، أو كتابةِ شيء غير المسموع.

عرض الحديث

هو: أن يُقَابِلَ الطالب مع الشيخ.
سواء: كان مع الشيخ أصله، أم عَوَّلَ على حفظه، أو يقابل مع ثقةٍ غيره، أو يقابل بنفسه على أصل الشيخ، أو فرع مُقَابَلٍ عليه.

إسماع الحديث

هو: التحديث به.
وشرطه: أن يكون الشيخ يقظاً وقت الإسماع والتَّحَدُّثِ، غير مشغول بما يخلُّ، وأن يكون أداؤه من: أصله الذي سمع فيه، أو من فرع مُقَابَلٍ عليه، فإن تَعَذَّرَ: فليُجْبِرْهُ بالإجازة.

الرحلة في طلب الحديث

هي:

ترك الأوطان لتحصيل ما ليس عند الراوي من المتون والأسانيد، بعد أن يستوعب حديث أهل بلده.

ولتكن عنايته:

بتكثير المتون أكثر من اهتمامه بتكثير الأسانيد.

التصنيف في الحديث

يجب على من يجد من نفسه المقدرة على التصنيف في الحديث الاشتغال بذلك.

لكي: يجمع المُفْتَرَق، ويُقَرِّب البَعِيد، ويُوَضِّح المُشْكَل، ويبين المُجْمَل.

وألا يُخرج مُصَنَّفَهُ من يده: إلا بعد تهذيبه وتكرار النظر فيه.

وليكن تأليفه: فيما يعم الاحتياج إليه ويكثر الانتفاع به.

أنواع التصنيف

١ - الجوامع:

الجامع: كل كتاب يكون جامعاً لأحاديث: العقائد، والأحكام، والرِّقَاق، وآداب: الأكل والشرب والسفر والقيام والقعود، والتفسير، والسير، والتاريخ، والفِتَن، والمناقب، والمثالب.

مثل: الجامع الصحيح للإمام البخاري.

٢ - المسانيد:

المُسْنَد: كل كتابٍ جُمِعَ فيه مرويات كل صحابي على حدة، من غير تقييد بصحة الحديث وحسنه ولا بمناسبة الباب ونحوه.

مثل: مُسْنَد الإمام أحمد بن حنبل.

٣- المعاجم:

المعجم: كل كتاب تُذْكَرُ فيه الأحاديث على ترتيب الشيوخ، والغالب فيه الترتيب على حروف الهجاء.

مثل: المعاجم الثلاثة للطبراني:

[١ - المعجم الكبير. ٢ - المعجم الأوسط. ٣- المعجم الصغير.]

٤- العِلَل:

هي: الكتب الجامعة للأحاديث المَعْلُولَة، مع بيان عِلَلِهَا.

وممن صنف في هذا النوع: الإمام أحمد[١] و الدارقطني[٢] و ابن أبي حاتم[٣].

٥- الأجزاء:

الجزء: ما يُجْمَع فيه أحاديث رجلٍ واحد.

سواءً: كان من الصحابة، أو من بعدهم.

أو أن يذكر فيه: الأحاديث المتعلقة بموضوعٍ واحد.

مثل: جزء رفع اليدين في الصلاة و جزء القراءة خلف الإمام؛

كلاهما: للإمام البخاري.

٦- الأطراف:

قال في التدريب: "التصنيف على الأطراف هو: أن يُذْكَرَ طرف الحديث الدَّالّ على بقيته، وتجمع أسانيده إما مستوعباً أو مقيداً بكتب مخصوصة"[٤]

مثل: تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف للحافظ أبي الحجاج المزي.

(١) كتاب العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل (مطبوع).
(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية للإمام الدارقطني (مطبوع).
(٣) كتاب العلل لابن أبي حاتم (مطبوع).
(٤) تدريب الراوي للسيوطي (ص٣٥٥).

٧- المستدركات:

المستدرك: كل كتاب استدرك فيه ما فات صاحب كتاب آخر على شرطه.

مثل: المستدرك على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري.

٨- المُسْتَخْرَجَات:

المُسْتَخْرَج: كل كتاب يُخَرَّجُ فيه أحاديث كتاب آخر بأسانيد صحيحة من غير طريق صاحب الكتاب ويجتمع معه في شيخه، أو فيمن فوقه من الرجال.

مثل: مُسْتَخَرج أبي نعيم الأصبهاني على الصحيحين.

هذا:

والمستخرِجُونَ لم يلتزموا غالباً في مَتْنِ الحديث لفظ الكتاب المُخَرَّجِ عليه؛ بل رووه بألفاظ وقعت لهم من شيوخهم مع المخالفة لألفاظ الكتاب المُخَرَّجِ عليه.

لذا:

لا يجوز أن تُعْزَى ألفاظ الحديث الموجود في المُسْتَخْرَج إلى الكتاب المُسْتَخْرَج عليه؛ إلا أن يُعْرَفَ اتفاقهما في اللفظ.

آداب: الشيخ و الطالب

مما تَمَسُّ إليه الحاجة: معرفة آداب الشيخ والطالب

يشتركان:

١- في تصحيح النية.

٢- وتطهير القلب من أعراض الدنيا.

٣- والعمل بالعلم.

٤- وبذل النصح للمسلمين.

وينفرد الشيخ:

١- بأنه إذا حضر مجلس التحديث أن يُقْبِل على الحاضرين، ويفتح مجلسه ويختمه بحمد الله ﷻ والصلاة والسلام على النبي ﷺ.

٢- وإن رفع أحد صوته أمره بالخفض؛ لأن رفع الصوت عند حديثه ﷺ مثل رفعه عنده، وقد نهى الله عن ذلك.

٣- وألا يقوم لأحد أثناء التحديث، ولا يُحَدِّث: قائماً، ولا عَجِلاً، ولا في الطريق؛ إلا لحاجة.

٤- ويمسك عن التحديث: إذا خاف النسيان، أو التخليط: لهرمٍ، أو خرفٍ، أو عمى، أو نحو ذلك.

وينفرد الطالب:

١- بأن: يُوَقِّرَ شيخه، ويُعَظِّمَه، فإن ذلك من إجلال العلم، ومن أسباب الانتفاع به.

٢- وألا يمنعه الكِبَرَ أو الحَيَاء: من السعي التام في التحصيل وأخذ العلم ولو عمن هو دونه في السِّن أو القَدْرِ أو النَسَبِ.

٣- وأن يصبر على جفاء الشيخ.

٤- وأن يعتني بالضبط والتقييد، ويذاكر محفوظه، ويُبَاحِثَ أهل المعرفة؛ لِيَرْسَخَ في ذهنه.

قال ابن مسعود رضي الله عنه: "تذاكروا الحديث فإن مذاكرته حياته"(١).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما: "مذاكرة العلم ساعةً خير من إحياء ليلة"(٢).

وعن الزهري رحمه الله: "آفة العلم: النسيانِ، وقلة المذاكرة"(٣).

٥- وأن يكون حفظه للحديث بالتَّدَرُّجِ شَيئاً فشيئاً، ففي الصحيحين:

«خذوا من الأعمال ما تطيقون»(٤).

---

(١) المحدث الفاصل للرامهرمزي (ص٥٤٦) رقم (٧٢٦).

(٢) مصنف عبدالرزاق (١١/ ٢٥٣) رقم (٢٠٤٦٩) بلفظ (تذاكر العلم بعض ليلة أحب إليّ من إحيائها) وفي سنن الدارمي (١/ ١٤٩) بلفظ (تدارس العلم ساعة من الليل خير من إحيائها)، وأخرجه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/ ١١٧) رقم (١٠٧) بنفس اللفظ عند عبدالرزاق.

(٣) رواه الدارمي في سننه (١/ ١٥٠) بلفظة (وترك) بدل لفظة (وقلة)، ورواه أبو نعيم في الحلية (٣/ ٣٦٤) بلفظ (إنما يذهب العلم) وبلفظ (وترك)، ورواه ابن عبدالبر في جامع بيان العلم (١/ ٤٤٣) بنفس لفظ أبي نعيم.

(٤) صحيح البخاري: كتاب الصيام (٢/ ٦٩٥) رقم (١٨٦٩).
وصحيح مسلم: كتاب الصيام (٢/ ٨١١) رقم (٧٨٢).

٦- وأن يعملَ بما يسمعه:

من أحاديث العبادات والآداب؛ فذلك زكاة الحديث، وسبب حفظه.

قال وكيع رحمه الله: "إذا أردت أن تحفظ الحديث فاعمل به"[١].

وقال الإمام أحمد رحمه الله: "ما كتبت حديثاً إلا وقد عملت به، حتى مَرَّ بي أن النبي ﷺ احتجم وأعطى أبا طيبة ديناراً، فَاحْتَجَمْتُ وأعطيت الحَجَّامَ ديناراً"[٢].

٧- وألا يقتصر على سماع الحديث وكتبه دون معرفته وفهمه.

٨- وأن يُقَدِّمَ: الصحيحين، ثم: سنن أبي داود والترمذي والنسائي وابن ماجة و صحيح ابن خزيمة وابن حبان. ثم: السنن الكبرى للبيهقي.

ثم: ما تمس إليه الحاجة من المسانيد كمسند أحمد، والجوامع، وسائر المصنفات في الحديث.

ثم من العلل: نحو: كتاب الإمام أحمد، والدارقطني، وابن أبي حاتم.

ومن الأسماء: كالتاريخ الكبير للبخاري، وتاريخ ابن أبي خيثمة.

ومن ضبط الأسماء: كالإكمال لابن ماكولا.

ومن الغريب: مثل: النهاية لابن الأثير.

وليكن الإتقان شأنه.

(١) علوم الحديث لابن الصلاح (ص١٢٥).

(٢) التبصرة للعراقي (٢/ ٣١٨)، سير أعلام النبلاء (١١/ ٢١٣).

خاتمة في أن: السنة حجة على جميع الأمة

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾.

وقال تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾.

وقال تعالى: ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِى رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾.

وقال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾.

وقال تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعْتُمْ فِى شَىْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾.

وقال سبحانه: ﴿فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴿٦٣﴾﴾

والآيات في ذلك كثيرة.

وسنة رسول الله ﷺ عند الأئمة الأربعة وسائر العلماء الربانيين أجَلُّ وأعظمُ من أن يُقدَّمَ عليها قول أحدٍ كائناً منْ كَان.

ومن جملة تعظيم السنة وتوقيرها: العمل بها.

قال ابن عابدين في شرح المنظومة المسماة بـ"عقود رسم المفتي":

"فقد صح عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: إذا صح الحديث فهو مذهبي"[1].

وقد ذكر ذلك الإمام ابن عبدالبر[2] عن الإمام أبي حنيفة وغيره من الأئمة.

وعن الإمام مالك رحمه الله أنه قال:

"ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله ﷺ"[3].

وعن الإمام الشافعي رحمه الله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي".

وقال: "لو رأيتم كلامي يخالف الحديث فاعملوا بالحديث واضربوا بكلامي الحائط"[4].

وقال: "أجمع المسلمون على أن من استبانت له سنة من رسول الله ﷺ لم يَحِلْ له أن يدعها لقول أحد"[5].

وعن الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله أنه قال لبعض أصحابه: "لا تقلدني ولا تُقَلِّدَنَّ مالكاً ولا الأوزاعي ولا النخعي ولا غيرهم، وخذ الأحكام من حيث أخذوا: من الكتاب والسنة"[6].

(١) "عقود رسم المفتي": (١/ ٤)، و"حاشية ابن عابدين": (١/ ٦٣) و"إيقاظ الهمم" للفلاني: (ص ٦٢).
(٢) انظر: "جامع بيان العلم وفضله" لابن عبدالبر (٢/ ٩١).
(٣) "حجة الله البالغة" لولي الله الدهلوي (١/ ١٥٧).
(٤) "صحيح ابن حبان": (٥/ ٤٩٧)، و"آداب الشافعي ومناقبه" لابن أبي حاتم: (١/ ٢٤٧).
(٥) "إعلام الموقعين" لابن القيم: (٢/ ٢٨٢).
(٦) "إعلام الموقعين" لابن القيم: (١/ ٧). و"حجة الله البالغة" لولي الله الدهلوي (١/ ١٥٧) و"إيقاظ همم أولي الأبصار للاقتداء بسيد المهاجرين والأنصار" لصالح بن محمد الفلاني: (ص ٤١).

وقال الإمام ولي الله الدهلوي رحمه الله في كتابه "حجة الله البالغة": "لم يكن الناس مجتمعين على التقليد الخالص لمذهب إمام بعينه، والتفقه له، أو الحكاية لقوله، إلى المئة الرابعة من الهجرة، كما يظهر ذلك من التتبع، ثم كان بعد هذه القرون الفاضلة أُناسٌ ذهبوا يميناً وشمالاً ودَبَّ التقليد في صدورهم دبيب النمل وهم لا يشعرون"[1].

وقال ناقلاً عن الشيخ عز الدين بن عبدالسلام رحمه الله: "والعجب العجيب أن الفقهاء المقلدين يقف أحدهم على ضعف مأخذ إمامه بحيث لا يجد له مدفعاً ومع ذلك يُقَلِّدُه فيه ويترك من شهد له الكتاب والسنة والأقيسة الصحيحة لمذهبهم جموداً على تقليد إمامه، بل يتحيل لدفع الظواهر من الكتاب والسنة ويتأولها بالتأويلات الباطلة نضالاً عن مُقَلَّدِه"[2].

وقال العز رحمه الله: "لم يزل الناس يسألون من اتفق لهم من العلماء من غير تعيين لمذهب ولا إنكار على أحد من السائلين، إلى أن ظهرت هذه المذاهب ومتعصبوها من المقلدين، فإن أحدهم يتبع إمامه مع بُعْدِ مذهبه عن الأدلة مقلداً له فيما قال كأنه نبي أُرْسِلَ، وهذا نَأْيٌ عن الحق وبُعْدٌ عن الصواب ولا يرضى به أحد من أولي الألباب"[3].

(١) "حجة الله البالغة" للدهلوي: (١/ ٢٦٢).
(٢) المرجع السابق: (١/ ٢٦٤).
(٣) انظر: قواعد الأحكام في مصالح الأنام للعز بن عبدالسلام (٢/ ١٣٥).

وقال الإمام ابن القيم رحمه الله في "إعلام الموقعين":

"وترى كثيراً من الناس إذا جاء الحديث يوافق قَوْلَ من قَلَّدَهُ وقد خالفه راويه يقول: الحجة فيما روى لا في قوله، فإذا جاء قول الراوي موافقاً لقول مَنْ قَلَّدَهُ والحديث بخلافه قال: لم يكن الراوي يخالف ما رواه إلا وقد صح عنده نسخه، وإلا كان ذلك قدحاً في عدالته، فيجمعون في كلامهم بين هذا وهذا، بل قد رأينا ذلك في الباب الواحد ، وهذا من أقبح التناقض.

والذي نُدِينُ الله به ولا يَسَعُنَا غَيْرُهُ:

أن الحديث إذا صَحَّ عن رسول الله ﷺ ولم يصح عنه حديث آخر يَنْسَخُهُ؛ أن الفَرْضَ علينا وعلى الأمة جميعاً الأخذ بحديثه وترك كل ما يخالفه، ولا نترك الحديث لخلاف أحد من الناس كائناً من كان لا راويه ولا غيره، إذ من الممكن أن ينسى الراوي الحديث، أو لا يَحْضُرُه وقت الفُتْيَا، أو لا يَتَفَطَّن لدلالته على تلك المسألة، أو يتأول تأويلاً مرجوحاً، أو يقوم في ظَنِّهِ ما يُعَارِضُهُ ولا يكون مُعَارَضاً في نفس الأمر، أو يُقَلِّدُ غيره في فتواه لاعتقاده أنه أعلم منه وأنه إنما خالف الحديث لما هو أقوى منه، ولو قُدِّرَ انتفاء ذلك كله - ولا سبيل للعلم بانتفائه ولا ظَنِّهِ - لم يكن الراوي معصوماً"[1].

(١) "إعلام الموقعين" لابن القيم: (٣/ ٣٦) (بعد فصل: طلاق الثلاث بلفظ واحد).

وقال الشيخ صالح الفلاني المدني في كتابه "إيقاظ الهمم":

"ترى بعض الناس إذا وجد حديثاً يوافق مذهبه فرح به وانقاد له وسَلَّمَ، وإن وجد حديثاً صحيحاً سالماً من المعارضة والنسخ مؤيداً لمذهب غير إمامه فَتَحَ له باب الاحتمالات البعيدة وضرب عنه الصفح والعارض ويلتمس لمذهب إمامه أوجهاً من الترجيح مع مخالفته للصحابة والتابعين والنص الصريح. وإن شرح كتاباً من كتب الحديث حَرَّفَ كل حديث خالف مذهبه وإن عَجَزَ عن ذلك ادعى النسخ بلا دليل أو الخصوصية أو عدم العمل به أو غير ذلك مما يحضر ذِهْنُهُ العليل.

وإن عَجَزَ عن ذلك ادعى أن إمامه اطلع على كل مروي أو جُلَّهُ فما ترك هذا الحديث الشريف إلا وقد اطلع على طعنٍ فيه برأيه المنيف؛ فيتخذ علماء مذهبه أرباباً ويفتح لمناقبهم وكراماتهم أبواباً، ويعتقد أن من خالف ذلك لم يُوَفَّق صواباً.

وإن نصحه أحد من علماء السنة اتخذه عدواً ولو كانوا قبل ذلك أحباباً.

وإن وجد كتاباً من كتب مذهبه المشهورة يتضمن نصحه وذم الرأي والتقليد والحث على اتباع الأحاديث؛ نبذه وراء ظهره وأعرض عن أمره ونهيه واتخذه حِجْراً محجوراً"[1].

---

(١) "إيقاظ الهمم" للفلاني: (ص٦٢).

وقال الفلاني ناقلاً عن شيخه محمد حياة السندي رحمه الله تعالى:

"قد تَقرَّرَ أن الصحابة لم يكونوا كلهم مجتهدين على اصطلاح العلماء، فإن فيهم القروي والبدوي ومن سمع منه ﷺ حديثاً واحداً أو صحبه مرة واحدة، ولا شك أن من سمع حديثاً عن رسول الله ﷺ أو عن واحد من الصحابة رضي الله عنهم كان يَعْمَلُ به حسب فَهْمِهِ مجتهداً كان أو لا، ولم يُعْرَف أن غير المجتهد منهم كُلِّفَ بالرجوع إلى المجتهد فيما سمعه من الأحاديث، لا في عهده ﷺ ولا بعده في عهد الصحابة رضي الله عنهم.

فهذا تقرير منه ﷺ بجواز العمل بالحديث لغير المجتهد وإجماع من الصحابة على ذلك.

ولولا ذلك لأمر الخلفاء غير المجتهد منهم كأهل البوادي ألا يعملوا بما بلغهم عن النبي ﷺ مشافهة أو بواسطة حتى يعرضوا على المجتهدين منهم.

ولم يَرِد من هذا لا عينٌ ولا أثر. وهذا ظاهر قول الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾"(١).

وقال في الإيقاظ: "قال شيخ مشائخنا المحقق أبو الحسن السندي في حواشيه على فتح القدير: ولا يتعين في حق العامي الأخذ بمذهب معين؛ لعدم اهتدائه لما هو الأولى والأحرى، بل الواجب في حقه الأخذ بقول كل عالم يُوثَقُ به في الدين لقول الله تعالى: ﴿فَسْـَٔلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾"(٢).

(١) "إيقاظ الهمم" للفلاني: (ص ١٨٠).
(٢) المرجع السابق: (ص١٦٧).

وقال في البحر الرائق: "يجوز تقليد من شاء من المجتهدين، وإن دُوِّنَت المذاهب كاليوم فله الانتقال من مذهبه"(١).

قال الشيخ محمد حياة السندي: "وهذا الذي ذكره هو الذي يدل عليه الكتاب والسنة وأقوال العلماء الأخيار من السابقين واللاحقين، ولا عبرة بقول من قال خلاف ذلك، فإن كل قول يخالف كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ وأقوال العلماء الذين هم صدور الدين؛ فهو مردود على قائله.

ولا أظنه إلا عديم العلم وكثير التعصب، والله الموفق لما يحب ويرضى، ولا قول لأحد مع رسول الله ﷺ كائناً من كان وأياً كان وممن كان، وإذا جاء نهر الله بطل نهر معقل"(٢).

وبذلك تم ما قصدنا جمعه، وختاماً نقول:

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه.

وصَلِّ اللهم على عبدك ورسولك محمد وآله وصحبه وسلم وتسليماً كثيراً.

عبدالكريم مراد و عبدالمحسن العباد

١٥/ ٤/ ١٣٨٦هـ المدينة المنورة

والحمد لله رب العالمين

نسأل الله تعالى لك التوفيق والنجاح

انتهى مقرر الفصل الدراسي الثاني

تنسيق وإخراج دار الحديث المدنية

(١) "البحر الرائق شرح كنز الدقائق" لابن نجيم الحنفي: (٦/ ٢٩٢)، و"إيقاظ الهمم" للفلاني: (ص٥٧).
(٢) "إيقاظ الهمم" للفلاني: (١٦٥ - ١٦٦).